أحمد شاكر

وجهوده في الحديث والدفاع عنه

إعداد: أحمد بن عبد الله بن أحمد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد قيض الله لدينه علماء ينفون عنه تحريف الضالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وهم ولله الحمد على مر العصور- كثير، وإن كانوا في زماننا هذا قليل ومن هؤلاء العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله- الذي كان له جهود واسعة جليلة في خدمة حديث رسول الله ﷺ، فأحببت أن أترجم لهذا العلم وأوضح منهجه في الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، وجهوده في الدفاع عنه، ولا يخفى على الباحثين ما يحتاج هذا من عناء وجهد ووقت، خاصة وأنك تبحث عن عالم معاصر لا تجد عنه في بطون الكتب إلا القليل، بخلاف البحث في العلماء السابقين[1].

(١) استفدت من مقال الدكتور نهاد عبد الحليم، «وقفات مع أهم، القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل» المنشور في أحد مجلات البحوث الكويتية وما نقلته منه وضعته ما بين [ ] للأمانة العلمية.

اسمه ونسبه:

هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، وأبوه الإمام العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً وجده لأمه هو العالم الجليل الشيخ هارون عبدالرزاق.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بعد فجر يوم الجمعة (٢٩) من جمادى الآخرة سنة (١٣٠٩هـ) الموافق (٢٩) من يناير سنة (١٨٩٢م) بمنزل والده بدرب الأنيسية، بقسم الدرب الأحمر، بالقاهرة وسماه أبوه: «أحمد شمس الأئمة، أبوالأشبال» وكان أبوه يومئذ أميناً للفتوى مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي، مفتي الديار المصرية.

فلما صدر الأمر بإسناد منصب قاضي القضاة بالسودان، إلى والده الشيخ محمد شاكر في (١٠) من ذي القعدة سنة (١٣١٧هـ) (١١ من مارس سنة ١٩٠٠م)، عقب خمود الثورة المهدية رحل بولده إلى السودان فألحق ولده أحمد بكلية غوردن، فبقي تلميذاً بها حتى عاد أبوه من السودان، وتولى والده مشيخة علماء الإسكندرية في (٢٦) من إبريل سنة (١٩٠٤م) فألحق ولده من يومئذ بمعهد الإسكندرية الذي تولاه.

كان الشيخ منذ أن عقل طالباً للعلم، محباً للأدب والشعر كدأب الشباب في صدر أيامه، فاجتمع في الإسكندرية بأديب من أدباء زمانه هو الشيخ عبدالسلام الفقي، من أسرة الفقي المشهورة بالمنوفية، فحرضه على طلب الأدب، وحرض معه أخاه علياً، وهو أصغر منه، وصار يقرأ لهما أصول كتب الأدب في المنزل زمناً طويلاً، ثم أراد الشيخ عبدالسلام أن يختبر تلميذيه، فكلفهما في إنشاء قصيدة من

الشعر. فعمل عليّ أبياتاً أما أحمد فلم يستطع أن يصنع غير شطر واحد ثم عجز. فمن يومئذ انصرف أخوه علي إلى الأدب وانصرف هو إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل منذ سنة (١٩٠٩م) إلى يوم وفاته ولكنه لم ينقطع قط عن قراءة الآداب: حديثها وقديمها، مؤلفها ومترجمها كما سيظهر بعد في كتبه[١].

مما سبق يتبيّن أن الشيخ بدأ بطلب العلم مبكراً إذ كان عمره حوالي «ثمان سنوات» وبعد دراسته بمعهد الإسكندرية، عُين والده وكيلاً لمشيخة الأزهر فالتحق الابن بالأزهر حتى نال درجة العالمية سنة (١٩١٧م).

ومما يدل على حبه وشغفه بالعلم أنه ابتدأ بقراءة مسند الإمام أحمد سنة (١٩١١م) وظل مشغولاً به دراسة وتحقيقاً حتى ابتدأ في طبعه سنة (١٩٤٨م)[٢].

شيوخه:

لا شك أن شخصية كأحمد شاكر بلغ من العلم منزلة كبيرة، قد تتلمذ على أيدي عدد من العلماء الأجلة الذين كان لهم دور كبير في صنع شخصيته العلمية الفذة التي استطاعت أن تتصدر مكانة مرموقة بين علماء هذا العصر.

وسأذكر ما وقفت عليه من أسماء شيوخه:

فأهم شيوخه على الإطلاق والذين كان لهم الأثر في حياته وعلمه هو والده الشيخ محمد شاكر وقد تلقى على يديه مختلف العلوم الإسلامية وفي هذا يقول

(١) مجلة المجلة سنة (١٩٥٨م) المجلد الثاني (ص ١١٩-١٢٠) وكلمة حق لأحمد شاكر تقديم محمود شاكر طبعة دار الكتب السلفية ١٤٠٧هـ.

(٢) المصدر السابق (ص١٢٠).

الشيخ أحمد شاكر: «وقد قرأ لنا التفسير مرتين مرة في تفسير البغوي، وأخرى في تفسير النسفي.. وقرأ لنا صحيح مسلم، وسنن الترمذي والشمائل، وسنن النسائي وبعض صحيح البخاري، وقرأ لنا فقه الحنفية في كتاب الهداية على طريقة السلف، في استقلال الرأي وحرية الفكر ونبذ العصبية لمذهب معين وكثيراً ما يخالف مذهب الحنفية عند استعراض الآراء وتحكيم الحجة والبرهان. ومرجحاً ما نصره الدليل الصحيح، وقرأ لنا في الأصول جمع الجوامع وشرح الأسنوي على المنهاج. .. إلى غير ذلك من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة[1].

والشيخ «محمود أبودقيقة» وهو أول شيوخه في معهد الإسكندرية ومن الذين تركوا في حياته أثراً لا يمحى، فهو الذي حبب إليه الفقه وأصوله ودربه وخرجه في الفقه حتى تمكن منه ولم يقتصر فضل هذا الشيخ على تعليمه الفقه، بل علمه أيضاً الفروسية وركوب الخيل، والرماية والسباحة، فتعلق الشيخ بركوب الخيل والرماية، ولم يتعلق بالسباحة شيئاً يذكر.

والشيخ عبدالله بن إدريس السنوسي عالم المغرب ومحدثها الذي زار القاهرة فتلقى الشيخ عنه طائفة كبيرة من صحيح البخاري فأجازه هو وأخاه برواية البخاري ورواية باقي الكتب الستة، وقد أثنى عليه الشيخ ثناءً كبيراً في مقدمته على مفتاح كنوز السنة[2].

وكذلك الشيخ محمد بن الأمين الشنقيطي، أخذ عنه كتاب «بلوغ المرام» وأجازه به وبالكتب الستة.

---

(١) انظر «محمد شاكر علم من أعلام العصر» تأليف أحمد شاكر طبعة دار المعارف بمصر (١٩٥٨م) وقد نشر في مجلة «المقتطف» سنة (١٩٣٩م).

(٢) (صفحة ب ب).

والشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي عالم القبائل الملثمة، فأجازه هو وأخاه بجميع علمه.

والشيخ شاكر العراقي الذي كان أسلوبه في التحديث أن يسأله أحد طلابه عن مسألة فيروي عندئذٍ كل ما ورد فيها من الأحاديث من جميع كتب السنة بإسنادها، مع بيان اختلاف روايتها. فأجازه هو وأخاه علياً بجميع كتب السنة.

وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار[1].

ومنهم الشيخ عبدالحي الكتاني حيث ذكره في مقدمة جامع الترمذي بقوله: ((قال شيخنا الحافظ الكبير السد عبدالحي الكتاني..))[2].

ومنهم الشيخ العلامة طاهر الجزائري مؤلف ((توجيه النظر)).

وكذلك الشيخ العلامة محمد جمال الدين القاسمي ذكرهما الشيخ في تعليقه على دائرة المعارف الإسلامية[3].

ومنهم: استاذه العلامة الكبير أمير الشعراء علي بك جارم وكما قال هو في كتاب الرسالة للإمام الشافعي[4].

هذا ما حصلت عليه من أسماء مشايخه وهذا اللقاء المتتابع للعلماء هؤلاء هو الذي مهد له أن يستقل بمذهب في علم الحديث، حتى استطاع أخيراً أن يقف في منتصف هذا القرن علماً مشهوراً لا ينازعه في إمامة التحديث إلا قليل[5].

---

(١) انظر مجلة المجلة (ص١٢٠).

(٢) ((جامع الترمذي)) للإمام محمد بن عيسى الترمذي تحقيق الشيخ أحمد شاكر طبعة دار إحياء التراث العربي (١/١٤).

(٣) انظر دائرة المعارف الإسلامية (٧/٢٣٤).

(٤) ((الرسالة)) للإمام محمد بن إدريس الشافعي تحقيق أحمد شاكر (ص٢٤).

(٥) مجلة المجلة (ص١٢٠).

مناصبه التي تولاها وعمل بها:

من المعروف بدهياً أن عالماً كأحمد شاكر شرب العلم منذ نعومة أظفاره لابد وأن يكون له دور كبير في خدمة الأمة وتأدية أمانة العلم لذلك فقد تولى مناصب

أولها: عين مدرساً بمدرسة ماهر إلاّ أنه لم يبق بها غير أربعة أشهر سنة (١٩١٧م).

ثانيها: القضاء، وظل في هذا المنصب إلى سنة (١٩٥١م) حتى أحيل على المعاش أي بقي فيه حوالي أربعة وثلاثين سنة. إلا أنه لم ينقطع في خلال ذلك عن دراساته، وعن نشر التراث الإسلامي في الفقه والحديث والأدب[١]. وفي هذا الأمر يقول أحمد شاكر عن نفسه: ((وليت القضاء.. أحكم كما يحكم أخواني كما أذن لنا في الحكم به من مذهب الحنفية ولكني بجوار هذا بدأت دراسة السنة النبوية أثناء طلب العلم من نحو ثلاثين سنة فسمعت كثيراً وقرأت كثيراً، ودرست أخبار العلماء والأئمة ونظرت في أقوالهم وأدلتهم لم أتعصب لواحد منهم[٢]..

ولا شك أنه بتوليه القضاء لهذه الفترة الطويلة قد قام بإصلاحات وتعديلات على أنظمة القانون المعمول به آنذاك فقد سبقه الى هذا الأمر والده إذ أن المذهب المعمول به كان هو المذهب الحنفي، وهذا لا يروق لمن كان متشرباً بحب الكتاب والسنة، فقام والده بإصلاحات وخاصة في السودان عندما ولي القضاء فيها، حيث لم يكن يلتزم فيها بمذهب معين. فرغم أن مناداته للإصلاح لم يعمل بها كلها إلاّ أن

(١) انظر ((معجم المؤلفين)) تأليف عمر رضا كحالة إحياء التراث العربي (ص٣٦٨).
(٢) الرسالة (ص٨).

بعضاً منها طبق بمساعدة من مشايخ الأزهر آنذاك.

ثم تحدث الشيخ عن دوره فقال: «ثم رأت وزارة الحقانية في هذه الأيام أن نسير في سبيل الإصلاح فنشرت على القضاة وغيرهم كتاباً دورياً في (١٣) نوفمبر سنة (١٩٣٥م) تدعو من شاء منهم أن يقترح مايراه من أحكام المذاهب الأخرى سبباً للتخفيف عن الناس ورفع الحرج عنهم. وكانت لي آراء في أشياء كثيرة أرجو أن أساهم في هذا العمل الهام المفيد، ومن أهمها البحث في «نظام الطلاق في الإسلام». فشرعت في دراسة الموضوع من جديد، استذكاراً للدراسات السابقة ثم كتابته على الطريقة القويمة، التي سِرْت عليها أنا وكثير من إخواني ودعونا إليها الناس وجاهدنا في نشرها أكثر من عشرين عاماً. وهي إتباع الكتاب والسنة والاقتداء بهما والاهتداء بهديها، ونبذ التقليد والعصبية للمذاهب والآراء»[1].

مذهبه في الفقه:

أي رجل شب على حب الكتاب والسنة لا شك وأنه لا يعرف للتعصب مكان في قلبه، بل يكره اسم التعصب ويكره أهله، لأن هذا خلاف منهج سلف الأمة وعلمائها الأفذاذ الذين كانوا يدورون مع الدليل أينما دار، لا يقلدون دينهم لأحد أياً كان وستظل كلمة الإمام مالك رحمه الله كلمة مدوية في آذان الذين يسمعون ويعقلون ألا وهي مقولته المشهورة: «كل واحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النبي ﷺ».

وأحمد شاكر رحمه الله هو من السائرين على هذا النهج كما صرح به في غير ما موضع من كتبه. قال رحمه الله: «وعلى النهج القويم الذي سار عليه أئمتنا من أهل

(١) انظر «نظام الطلاق في الإسلام» تأليف أحمد شاكر الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ) (ص١٠) وما بعدها.

الحديث سرت في عرض مسائل الخلاف لا حجة إلا فيما قال الله أو قال الرسول، وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ [النساء:٦٥]. فلا عذر لأحد يعلم حديثاً صحيحاً يخالفه لا تقليداً ولا اجتهاداً ولا استحساناً ولا استنباطاً كما قال الشافعي))[١].

وقال مهاجماً المقلدين: ((فلينظر المقلدون وليتأملوا ما يقول الإمام الشافعي وما يقيم من الأدلة على وجوب إتباع السنة وأنه لا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه إتباعه، وأنه من وجب عليه إتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها ولم يقم مقام أن ينسخ شيئاً منهم، وليحذروا ما يقولون في اعتذارهم عن مخالفة الأحاديث الصحاح تقليداً لمتبوعيهم، أنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو معارضة بغيرها، وهذا الذي خشي الشافعي رضي الله عنه أن يكون وخشي آثاره في العلماء والعامة إذ لو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس ولينظر المقلدون إلى ما كان من أثر التقليد في هذه العصور الحاضرة))[٢].

ومن أكبر الأمثلة على منهجه هذا في إتباع الكتاب والسنة كتابه ((نظام الطلاق في الإسلام)) حيث لم يلتزم فيه مذهباً معيناً، وكان لظهور هذا الكتاب ضجة عظيمة بين العلماء، ولكنه دافع فيه عن اجتهاده دفاعاً مؤيداً بالحجة والبرهان ومن قرأ الكتاب عرف كيف يكون الاحتجاج في الشريعة، وظهر له فضل هذا الرجل

---

(١) الرسالة جامع الترمذي (٦٧/١).

(٢) الرسالة: (ص١١٠).

وقدرته على ضبط الأصول الصحيحة، وضبط الاستنباط فيها ضبطاً لا يختل[1].

وقد تأثر الشيخ بهذا المنهج من والده كما سبق، حيث كان يقرأ لهم من كتب الحنفية ويرجح ما أيده الدليل الصحيح.

تواضعه وإنصافه:

الشيخ أحمد شاكر منصفاً متواضعاً لا يتكلم إلا فيما يعرف ويقبل النصيحة من أي أحد إذ كان على حق، وهذا دأب عباد الله المنصفين العاملين بكتاب ربهم وسنة نبيهم.

فاسمع إلى الشيخ أحمد شاكر يقول: «ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب الرسالة أن نضبط كل آيات القرآن التي يذكرها الشافعي على قراءة ابن كثير إذ هي قراءة الشافعي كما ترى ولكني أحجمت عن ذلك إذ كان شاقاً عليّ عسيراً؛ لأني لم أدرس علم القراءات دراسة وافية والرواية أمانة يجب فيها التحرز والاحتياط»[2].

وقال في مقدمة المسند: «وقد يكون في بعض ما ذهبت إليه في التحقيق شيء من الخطأ فما يخلو عمل إنسان غير معصوم من الخطأ، ولكني أراه خطأ يهدي إلى كثير من الصواب إذ فتح للباحثين باب البحث في دقائق كانت مغلقة، ومشاكل كانت مستعصية»[3].

ومما يدل على قبوله للنصيحة ورجوعه عن خطئه ما ذكره في المسند بقوله:

---

(١) انظر المجلة: (ص١٢١).

(٢) الرسالة: (ص١٢).

(٣) المسند: تحقيق أحمد شاكر دار المعارف بمصر (١٩٥٨م) (١١/١).

«كنت أتوقع أن بعض إخواني علماء الحديث في أقطار الأرض يرسلوا لي كل ما يجدون من ملاحظة أو استدراك أو تعقيب أو بحث في أسانيد المسند، كلما وصل إليهم جزء من أجزائه وستكون هذه الملاحظات منهم موضع العناية والدرس، ثم سأثبت ما ينتهي إليه فيها البحث فيما سيأتي من الأجزاء»: ثم قال: «ثم مرت السنين متعاقبة لم يجيئني تعقيب أو استدراك وأنا جد حريص على ذلك فإن العلم أمانة خصوصاً علوم الكتاب والسنة، التي هي منار الإسلام وأصله». وتابع قائلاً: «ثم جاءني كتاب من أخ عالم كريم، لم يكن لي شرف معرفته من قبل وقد عرفت من كتابه فضله وعلمه وتحققه بالبحث الدقيق.. وطواه على استدراكات وتعقبات دقيقة، وهذا الأخ العلامة: هو الأستاذ «حبيب الرحمن الأعظمي» ووفاءً بوعدي وسروراً بما جاء في أبحاثه الدقيقة سأثبت نص كلامه في الاستدراكات بالحرف الواحد.. بعد تمحيص كل منها وتحقيقه. فما كان منها موافقاً لما انتهى إليه بحثي لم أعقب عليه إقراراً بصواب ما ذهب إليه واعترافاً بفضله وما كان لي فيه رأي يخالفه –وهو قليل– عقبت عليه بما أراه صواباً إن شاء الله راجياً أن يتقبل ذلك القليل بروح الإنصاف والتسامح، حتى لو رآني مخطئاً فكلنا –والحمد لله– خدام هذا العلم الشريف: علم السنة النبوية ولا مقصد لنا إلا العلم الخالص، وفقنا الله جميعاً للعلم الصالح»[1].

وقد ذكر الشيخ تعليقات حبيب الرحمن الأعظمي في المسند في المجلد المذكور وقد بلغت حوالي خمسين صفحة.

(١) المسند: (١٥/٢٥١-٢٥٢).

خصومه:

شاء الله سبحانه وتعالى أن لا يبلغ إنسان درجة الكمال مهما حصّل من علم والناظر في تراجم علمائنا يجد كلام الأقران بعضهم في بعض يفوق حد الوصف، وهذا يدل على النقص البشري ولا أريد أن أضرب أمثلة على هذا، فهي معروفة مسطرة في كتب الرجال.

والشيخ حفظه الله كانت بينه وبين الشيخ «محمد حامد الفقي» خصومات رغم تلك الصداقة الطويلة التي كانت بينهما، ورغم هذه الخلافات إلاّ أننا نجد أن الشيخ رحمه الله كان أديباً في موقفه منه، فلم نجده قاسياً في رده شديداً، بل يلتزم الحق في الرضا والغضب وهذا الموقف منه رحمه الله قلما نجده في عالم غيره مع خصومه.

أما سبب الخصومة بينهما فيقول الشيخ في ذلك: «.. ولكن الصديق القديم اختط لنفسه منذ بضع سنين خطة الاستعلاء والطغيان العلمي، بما اعتقد في نفسه أنه أعلم الناس في هذا العصر كما صارحني بذلك ومما زاد الأمر سوءً بينهما هو أن الشيخ حامد الفقي كتب تعليقاً له على رسالة منشورة في المجلة من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية «فهمت من هذا التعليق أنه يتضمن تكذيباً لشيخ الإسلام يكاد يكون صريحاً في ذلك»[1].

وهذا الأمر أثّر في نفس الشيخ أثراً كبيراً لما كان لابن تيمية من منزلة عظيمة عند الشيخ أحمد شاكر -رحمهما الله- فقال: «إن من أعظم المصادر التي استضأنا بنورها بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه

---

(١) انظر «بيني وبين الشيخ حامد الفقي» مطبوع في كتاب كلمة الحق (ص٣١٤).

الإمام الحافظ ابن القيم، ثم كتب شيخ الإسلام مجدد القرن الثاني عشر محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله جميعاً. وكان مما قرأنا عن شيخ الإسلام ابن تيمية وما كتب الناس حوله، من مؤيديه وأتباعه، ومن خصومه وأعدائه، أن وجدنا رجلاً مكذوباً عليه يفترى عليه عدوّه الفرى، ويرمونه بالأكاذيب، ويقولونه ما لم يقل، وينسبون إليه ما لم يفعل بعامل العصبية الجامحة والحقد الذي ملأ قلوبهم»[1].

مكتب الشيخ أحمد شاكر رداً وبعثه إلى الشيخ حامد الفقي؛ لينشره في مجلة «الهدي النبوي» التي كان حامد الفقي رئيس تحريرها إلا أن الشيخ لم ينشره[2].

فبعث الشيخ إلى حامد الفقي رسالة فيها رد ونقد، ثم جرت بينهما مراسلات وردود حول الموضوع نفسه لا حاجة للحديث عنها، ومن أراد أن يقف على حقيقة الأمر فليرجع إلى الكتاب المذكور فإن فيه كفاية.

ثناء العلماء عليه:

لقد تصدر الشيخ في هذا الزمن مكانة عظيمة بين العلماء في مجال الحديث والتفسير والفقه واللغة والأدب، فلا عجب إذن أن نجد مدحاً وثناءً عليه من قبل معاصريه ومن بعدهم.

أما أول هؤلاء فهو الأستاذ عبدالسلام هارون الذي عاصره واستفاد منه، وكان للشيخ الفضل الأكبر عليه في إظهاره وإبرازه، كما قال هو والأستاذ عبدالسلام هو ابن خال شيخنا أحمد شاكر –رحمه الله– لذلك فهو من أعرف الناس به فوصف

(١) المصدر السابق: (ص٣٢٠).
(٢) المصدر السابق: (ص٣١٤).

الشيخ بقوله: ((إمام أهل الحديث في عصره))[1] وقال: ((كان الشيخ الإمام في قمة عالية من تواضع العلماء، يلتمس الحق أنى وجد ويعترف لكل ذي فضل أو علم بفضله وبعلمه ويبتغي الشاردة من العلم في أدنى مواقعها كما يتطلبها في أعلى مجاليها))[2].

وقد أثنى عليه أخوه الشيخ محمود شاكر بقوله: ((إمام من أئمة الحديث في هذا القرن، وهو أحد الأفذاذ القلائل الذين درسوا الحديث النبوي في زماننا دراسة وافية، قائمة على الأصول التي اشتهر بها أئمة هذا العلم في القرون الأولى، وكان له اجتهاد عرف به في جرح الرجال وتعديلهم أفضى به إلى مخالفة القدماء والمحدثين، ونصر رأيه بالأدلة البينة فصار له مذهب معروف بين المشتغلين بهذا العلم على قلتهم))[3].

وقال الشيخ حامد الفقي: ((وأنا أعرف الناس بقيمة آرائه في الأقطار الإسلامية وبالأخص في الهند والحجاز، وإنهم ليتلقفون نتائج عمله بشغف وثقة واطمئنان؛ لأنه من العلماء المحققين وأنه أجرأ من عرفت في قول كلمة الحق واضحة خالصة لله وحده))[4].

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: ((وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم

---

(١) انظر مقدمة عبدالسلام هارون لكتاب ((كلمة الحق)): (ص ج).

(٢) انظر مقدمة عبدالسلام هارون لكتاب ((كلمة الحق)): (ص ج).

(٣) انظر مقدمة محمود محمد شاكر لكتاب ((كلمة حق)): (ص ط).

(٤) انظر مقدمة الشيخ محمد حامد الفقي لكتاب ((نظام الطلاق في الإسلام)): (ص٦).

وتعليقاتهم كأمثال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل»[1].

وأما في علم العربية وطول باع الشيخ فيها فيقول الدكتور عبدالوهاب عزام في مقدمة كتاب «المعرب»: «توالى إخراج هذا الكتاب القيم وتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ المحقق الثبت الشيخ أحمد شاكر، وهو غني عن التعريف بما عرف من آثاره في التأليف ونشر الكتب القيمة..» ثم تابع قائلاً: «وكل صفحة في الكتاب ناطقة بما حَمَّل الأستاذ نفسه من دأب البحث وعناء في المراجعة شاهدة بأن دقته في الضبط والمراجعة يسّرت الكتاب لقارئه، وهيأت له فوائد عظيمة وقربت له مطالب بعيدة»[2].

وفاته:

وأخيراً حوى الثرى جسد هذا العالم الطاهر الفذ الساعة السادسة بعد فجر يوم السبت (٢٦)من ذي القعدة سنة (١٣٧٧هـ) الموافق (١٤) كانون الأول سنة (١٩٥٨م)[3]. رحمه الله رحمة واسعة وجمعنا وإياه مع نبيه ﷺ في مستقر رحمته.

ولما كان لوالد الشيخ محمد شاكر أثر كبير في بناء شخصية ولده أحمد رأيت– تتميماً للفائدة –أن أكتب ترجمة موجزة له.

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني (٤/ص م) ط ثانية، (١٤٠٤)نشر المكتبة الإسلامية والدار السلفية.

(٢) انظر مقدمة كتاب «المعرب للجواليقي» للدكتور عبدالوهاب عزام (ص٦).

(٣) انظر كلمة الحق (ص ط)، ومجلة المجلة (ص١١٩).

ترجمة والده:

هو محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر من أل أبي علياء وهم أسرة معروفة من أشراف الصعيد بمدينة جرجا ولد بها في منتصف شوال سنة (١٢٨٢هـ)/ (مارس ١٨٦٦م). وحفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ التعليم ثم رحل إلى الأزهر الشريف فتلقى العلم فيه عن كبار الشيوخ، تولى مناصب عديدة ففي سنة (١٣٠٧هـ) عُيّن أميناً للفتوى مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي مفتي الديار المصرية آنذاك، وفي سنة (١٣١١هـ)، ولي منصب نائب محكمة مديرية القليوبية وفي هذه المرحلة فكر في الإصلاحات القضائية لما وجد من تعصب لمذهب الأحناف، ووجد أموراً في المذهب الحنفي لابد من إتباع غيرها تحقيقاً للمصلحة، وحاول محاولات جادة مع كبار المشايخ آنذاك منهم محمد عبده، وكان هذا سبباً في إرساله لتولي القضاء في السودان، ففي سنة (١٣١٧هـ) ارتحل إليها لتولي منصب قاضي القضاة، وقد وجد الشيخ فرصته في الحكم دون التزام مذهب معين.

وفي سنة (١٣٢٠هـ) عُيّن شيخاً لعلماء الإسكندرية إذ بعث فيها نهضة علمية، وبث فيها روح التعليم فأقبل الطلاب على العلم إقبالاً عظيماً. وفي أواخر سنة (١٣٢٤هـ) ندب للقيام بأعباء منصب مشيخة الجامع الأزهر نيابة عن المرحوم الشيخ عبدالرحمن الشربيني بالإضافة إلى عمله في مشيخة الإسكندرية. وفي سنة (١٣٢٧هـ) عُيّن وكيلاً لمشيخة الجامع الأزهر. وفي سنة (١٣٢٨هـ) أنشئت هيئة كبار العلماء فكان في الفوج الأول منها.

أما الناحية العلمية من حياته فقد كان عالماً بكتاب الله يفقهه ويداوم مدارسته والغوص على أسراره وكانت له في التفسير نظرات دقيقة، أما في العلوم العقلية فقد كان آية من الآيات، بل هو أقوى رجل ظهر في الأزهر في هذه العلوم؛ ولذلك لم

يكن يصمد أمامه أحد في المناظرة أو في الجدال.

وقد ألف كتباً عديدة منها: «الدروس الأولية في العقائد الدينية»، و«القول الفصل» في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية، «الحماية إلى السيادة فالكلمة الآن لمصر»، «السيرة النبوية»، بالإضافة إلى كتاباته العديدة في الصحف والمجلات في الذب عن الإسلام والمسلمين.

توفي رحمه الله سنة (١٣٥٨هـ) الموافق لـ (١٩٣٩م) في القاهرة[١].

مؤلفاته وتحقيقاته «آثاره»:

قبل أن أخوض في سرد مؤلفات الشيخ حفظه الله أحببت أن أنبه على أمور:

الأول: أن معظم جهود الشيخ رحمه الله كانت تحقيقاً وليس تأليفاً، إذ أن أكثر مؤلفاته هي عبارة عن كتب صغيرة تناول فيها مسائل معينة بحثها بحثاً واسعاً دقيقاً كما سنرى عند سرد كتبه.

الثاني: أن أكثر الكتب التي حققها لم يكملها -للأسف- وهذا يمكن اعتباره مأخذ على تحقيقات الشيخ، وإن بلغت القمة في التحقيق والتعليق، فلو أنه رحمه الله أتم لنا كتاباً واحداً محققاً -كالمسند مثلاً- تحقيقاً كاملاً لكانت الفائدة منه عظيمة، ونحن لا ننكر أن لتحقيقاته فوائد جليلة إلا أن عيبها ما ذكرت.

الثالث: أن الشيخ يمتاز في كتبه وخاصة المحققة بدرجة كبيرة من الدقة والضبط، فقد كان -رحمه الله- يحرص على إخراج الكتاب محققاً تحقيقاً علمياً دقيقاً من

---

(١) انظر كتاب «محمد شاكر علم من أعلام العصر»، معجم المؤلفين (١٠/ ٦١) الأعلام (٧/ ٢٧)، أعلام من الشرق والغرب (ص١٢٦).

ناحية الضبط، وهذه ميزة قد ينفرد بها عن معاصريه، فنجده عند تحقيق الكتاب يجمع ما يستطيع من نسخ سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة طبعة قديمة فيجمعها ويخرج منها نصاً دقيقاً مضبوطاً، وكذلك فهو يحرص على بيان اختلاف هذه النسخ وما فيها من أخطاء بعد ذكره للنص الصحيح في المتن.

ومن أعظم الكتب التي اعتنى بها بهذا الشكل هو كتاب «جامع الترمذي» حيث حققه بعد الاعتماد على سبع نسخ كما سيأتي.

الرابع: لقد حرصت على أن أحصر كتب الشيخ سواءً بالبحث والتفتيش أو بالرجوع إلى الكتب التي ذكرت بعض مؤلفاته أو إلى مؤلفاته، نفسها حيث ذكر في بعض كتبه أنه قد ألفّ كتاباً معيناً في مسألة ما؛ ولكن للأسف لم أتمكن من أن أقف على كثير من كتبه، وإن كانت مطبوعة طبعات قديمة، ويبدو أنها لم تطبع إلا مرة واحدة في حياة الشيخ، ثم لم تنشط دار من دور النشر إلى طباعتها ثانية، وقد بدأت أولاً بسرد مؤلفاته ثم تحقيقاته مع حديث موجز عن بعضها، وأفردت مبحثاً خاصاً في الحديث عن أشهر كتبه يأتي بعد سردها إن شاء الله تعالى.

أولاً: مؤلفاته:

١ - كتاب «أبحاث في أحكام فقه وقضاء وقانون»: وهو عبارة عن مجموع محاكمات وقضاء حكم بها الشيخ في المحكمة وسجلها في كتاب، وهناك بعض الأحكام التي خالف فيها غيره ممن حكم فيها فذكرها وعقب عليها، وهو كتاب مطبوع طبعة قديمة.

٢ - كتاب «الشرع واللغة»: وهو في الواقع كتيب صغير؛ وسبب تأليفه، كما ذكر المؤلف في المقدمة: أنه ألّفها على اقتراح اقترحه عبدالعزيز فهمي باشا مفاده كتابة العربية بالحروف اللاتينية وازدراؤه بالتشريع الإسلامي والسخرية منه. فرد

عليه الشيخ رداً قوياً محكماً ثم ذكر خطة عملية لاقتباس القوانين من الشريعة الإسلامية.

٣ - كتاب «الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي»: وهو كتاب صغير سبب تأليفه، كما ذكره هو في المقدمة: «أن مصر قد ثبت لديها عيد الأضحى سنة (١٩٣٩م) يوم الإثنين وفي السعودية يوم الثلاثاء وفي الهند يوم الأربعاء.. وهكذا في أكثر المواسم يتراءى الناس الهلال في البلاد الإسلامية، فيرى في بلد ولا يرى في بلد آخر ثم تختلف مواسم العبادات في بلاد المسلمين، فبلدٌ صائم وبلد مفطر وبلد مضح وبلد يصوم أهله يوم عرفة.. »

فبحث مسألة اختلاف العلماء في المطالع، وقد ناقش هذه المسألة نقاشاً دقيقاً تدل على سعة علم وإطلاع وفهم دقيق للكتاب والسنة، وانتهى إلى القول بالأخذ بالحساب الدقيق الموثوق به وعموم ذلك على الناس، ويبقى الاعتماد على الرؤية للأقل النادر ممن لا تصل إليه الأخبار، ولا يجد ما يثق به من معرفة الفلك ومنازل الشمس والقمر.

٤ - كتاب «نظام الطلاق في الإسلام»: وهو كتاب صغير كذلك أظهر فيه الشيخ علماً واسعاً وفهماً دقيقاً، وهذا الكتاب -كما ذكرنا سابقاً- لم يلتزم فيه بمذهب معين، وإنما التزم فيه الكتاب والسنة، وقد كان له ضجة كبرى في العالم الإسلامي بحث فيه عدد من قضايا الطلاق وخاصة مسألة جعل طلاق الثلاث في مجلس واحد طلقة واحدة.

وقد رد على الشيخ في هذا الكتاب -الكوثري- في كتاب أسماه «الإشفاق في أحكام الطلاق»، وكان قاسياً جداً كعادته؛ فقد قال في كتابه كلاماً مفاده: أنه من خلال مطالعاته في كتب الشيخ أحمد شاكر تبين له أن الشيخ لا يحسن شيئاً من علوم الشريعة، والحديث، والتفسير، والفقه، فالأولى في نظر الكوثري، أن يمسك

الشيخ أحمد شاكر عن الكتابة ويدع العلم لأهله ولأصحابه، أما والد الشيخ محمد شاكر فقد وصفه الكوثري بصفات يجب أن أنزه بحثي عنها!

٥ - كتاب «كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر»: وهو كتاب حول حديث النبي ﷺ: (إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه).

٦ - كتاب «كلمة الحق»: وهو في الأصل مقالات وأبحاث نشرت في مجلة «الهدي النبوي»؛ وقت أن كان الشيخ رئيس تحريرها وكانت تنشر تحت عنوان «كلمة الحق»[1]. وبالإضافة إلى هذه الأبحاث فقد ذكر ناشرو الكتاب أن للشيخ رحمه الله أبحاثاً، ومقالات نشرت في جرائد الأهرام والمؤيد والمقطم والبلاغ ومجلات الهدي النبوي والرسالة والمقتطف والكتاب والثقافة والمحاماة الشرعية والفتح وغيرها[2].

٧ - كتاب «محمد شاكر علم أعلام العصر» ترجم لوالده.

ثانياً: تحقيقاته وشروحه:

١ - «المسند»: وهو من أعظم تحقيقاته وقد طبع في عشرين جزءاً، وقد حقق ثلث الكتاب فقط وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى.

٢ - «تفسير الطبري» المسمى «جامع البيان في تأويل القرآن» لأبي جعفر الطبري خرج أحاديثه، وقد حقق منه أربعة عشر مجلداً، وصل إلى بداية الجزء العاشر من القرآن أي إلى آية (٤٧) من سورة الأنفال.

---

(١) انظر كلمة الحق (ص٩).

(٢) المصدر السابق (ص٣٥٧).

٣ – «سنن الترمذي» حقق تخريجاً وشرحاً جزأين فقط، وسيأتي الحديث عنه.

٤ – «المحلى» لابن حزم الظاهري: وهو من الكتب الفقهية الهامة التي تدل على سعة علمه رحمه الله، وهذا الكتاب قال عنه الشيخ محمد رشيد رضا وعن كتاب المغني لابن قدامة في مقدمة المغني قال: إن طبع هذان الكتابان أموت وأنا مطمئن على الفقه الإسلامي، وقد حقق الشيخ منه ستة أجزاء.

٥ – «الرسالة» للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وقد حققها تحقيقاً علمياً رائعاً إذ حصل على مخطوط بخط الربيع بن سليمان راوي الرسالة عن الشافعي، وقد ردَّ على الدكتور موريس في انتقاصه من قدر هذه المخطوطة وتشكيكه أنها بخط الربيع رداً شافياً وافياً(١).

٦ – كتاب «صحيح ابن حبان»: حقق منه الجزء الأول فقط.

٧ – «شرح العقيدة الطحاوية» في العقيدة السلفية لابن أبي العز الحنفي.تحقيق وتعليق.

٨ – «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث». شرح فيه كتاب اختصار علوم الحديث للحافظ بن كثير رحمه الله علق عليه في مواطن، وحقق فيه مسائل يأتي ذكر بعضها إن شاء الله.

٩ – «ألفية الحديث» للحافظ السيوطي، وقد علق عليها في مواطن والناظر في هذه التعليقات يجدها مضمنه في الباعث الحثيث إذ يظهر أنها ألفت قبله.

١٠ – «عمدة التفسير» عن الحافظ بن كثير، وهو اختصار لتفسير الحافظ ابن

---

(١) الرسالة: (ص١٨–٢٣).

كثير، صدر منه خمسة أجزاء وصل فيه إلى سورة الأنفال آية (٩) تقريباً.

١١ - «كتاب التوحيد» لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب مشروحاً شرحاً وافياً، وبمراجعة دقيقة وتنقيح للشرح مع تحقيق النص[١].

١٢ - «ألفية الحديث» للحافظ العراقي: تصحيح النص وتحقيقه والتعليق عليه[٢].

١٣ - «الأربعون النووية» للإمام النووي. شرح وتصحيح نص وتحقيق[٣].

١٤ - «مختصر وشرح وتهذيب سنن أبي داود». تأليف المنذري والخطابي وابن القيم، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، وهو عبارة عن تعليقات قليلة في مواطن مفرقة من الكتاب ليس فيها شيء يذكر.

١٥ - كتاب «العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام» تأليف الإمام الحافظ تقي الدين أبي محمد عبدالغني المقدسي. وهو عبارة عن نصوص حديثية في الأحكام مما اتفق عليه البخاري ومسلم، وتحقيق الشيخ عليه يكاد يقتصر على ضبط النص.

١٦ - «الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية مطبوع مع الكتاب السابق وحاله كحاله.

١٧ - «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» لابن الجزري.

١٨ - «خصائص مسند الإمام أحمد» للحافظ أبي يوسف المديني.

---

(١) ذكر هذا الكتاب ناشرو كتاب «كلمة الحق»: (ص٣٥٧).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

١٩ - ترجمة الإمام أحمد بن حنبل للذهبي.

والكتب الثلاثة السابقة حققها في بداية كتاب المسند ولم يزد على ضبط النص.

٢٠ - «تفسير الجلالين» حقق بالاشتراك مع الأستاذ علي محمد شاكر.

٢١ - «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» للحافظ ابن حجر رحمه الله.

٢٢ - «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» لابن الجزري.

٢٣ - «لباب الأداب» لأسامة بن منقذ.

٢٤ - «الكامل في الأدب للمبرد» حقق منه الثاني والثالث.

٢٥ - «جامع العلم» للإمام الشافعي.

٢٦ - «الشعر والشعراء» لابن قتيبة.

٢٧ - «إصلاح المنطق» لابن السكّيت بالاشتراك مع عبدالسلام هارون.

٢٨ - «المفضليات» للضبي بالاشتراك مع عبدالسلام هارون.

٢٩ - «فتوى في إبطال الجنف والإثم» لمحمد بن عبدالوهاب.

٣٠ - «الأصمعيات» للأصمعي بالاشتراك مع عبدالسلام هارون.

٣١ - «المعرب من الكلام الأعجمي» للجواليقي[١].

٣٢ - كتاب «الخراج» تأليف يحيى بن آدم القرشي ضبط النص وقدم مقدمة عن المؤلف، وخرج أحاديث الكتاب وآثاره.

---

(١) هذه الكتب من (٢٠-٣١)، انظر مجلة «معهد المخطوطات» المجلد الرابع ج/٢ ربيع الآخر/ ١٣٧٨هـ، (ص٣٥٦-٣٥٨).

٣٣ – تحقيق لرسالة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي في «المسح على الجوربين» تحدث فيها شيخنا في المقدمة عن الأحاديث التي وردت في المسألة ورد طعن بعض العلماء في صحتها حديثاً حديثاً فجاء كلامه رحمه الله أجود من كلام شيخه القاسمي على تلك الأحاديث.

٣٤ – له تعليقات على كتاب «دائرة المعارف الإسلامية» في المجلد السابع (ص١٠٣-١١٢ وص٣٢٧-٣٤٦) بعضها في الحديث وبعضها في أمور أخرى.

٣٥ – كتاب «التحقيق» لابن الجوزي، ذكر أن له تعليقات عليه في المحلى[١].

٣٦ – «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم.

٣٧ – وله مقدمة على كتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي حققه محمد فؤاد عبدالباقي –رحمه الله– وقد ذكر في المقدمة أنه هو أول من حصل على هذا الكتاب باللغة الإنجليزية وقد بدأ بترجمته هو ولندع الشيخ رحمه الله يحدثنا عن هذا الموضوع يقول: «وترجمت نحو ثلث الكتاب وأنا مجد فيه وعازم على إتمامه، ولكن كثرة أعمالي الخاصة خصوصاً في الفهارس التي أعملها مفصلة لمسند الإمام أحمد بن حنبل.. مع التنقل في البلاد المختلفة حالا دوني ودون نوال هذه الأمنية»[٢].

وهناك بعض الكتب ذكر أنه يتمنى تحقيقها وتأليفها، لكن لا أدري هل صنع

---

(١) انظر المحلى: (ص١٠٠).

(٢) انظر، مفتاح كنوز السنة: (ص ث).

شيئاً من ذلك أم لا.

فمنها كتاب «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» تأليف الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري. قال فيه: «وليتنا نوفق إلى إعادة طبعه كله طبعاً جيداً متقناً»[1].

ومنها كتاب «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر.

قال عنه: «وقد ألف الحافظ بن حجر كتاباً.. اعتمد فيه على الضبط بالكتابة، وزاد زيادات كثيرة على الذهبي وغيره، وهو أوفى كتاب في هذا الباب، ولم يطبع. ويوجد مخطوطاً بدار الكتب المصرية ونسأل الله التوفيق لطبعه»[2].

ومنها كتاب في علوم الحديث:

ذكر في آخر ألفية السيوطي: «هذه تعليقات من رأس القلم على «ألفية المصطلح» للحافظ السيوطي رحمه الله لم أقصد بها أن تكون شرحاً، ولكنها طالت في بعض المواضع، فكانت أكثر من شرح ولعلها أن تكون تمهيداً لجمع كتاب وافٍ في علوم الحديث، وتحقيق مسائل الاصطلاح إن شاء الله»[3].

ومنها: كتاب في سيرة وحياة الإمام الشافعي:

قال: «ولعلنا نوفق إلى أن نجمع ما تفرق من أخباره في الكتب والدواوين في سيرة خاصة به إن شاء الله»[4].

---

(١) انظر، الباعث الحثيث للمؤلف: (ص١٦٦).
(٢) الباعث الحثيث: (ص٢٢٢).
(٣) انظر، ألفية السيوطي: (ص٢٩١).
(٤) «الرسالة» للإمام الشافعي: (ص٨).

هذا آخر ما حصلت عليه من آثار المؤلف رحمه الله أرجو أن أكون وفقت في جمع معظم مؤلفاته وتحقيقاته وشروحه، ونلاحظ من خلال هذا السرد لكتبه أنها كتب في فنون متنوعة من تفسير، وحديث، وفقه، ولغة، وسير..

وبعد هذا السرد لكتب الشيخ أحببت أن أعرف بكتابين قام على تحقيقهما، وهما من أشهر الكتب، ولو لا الإطالة لعرفت بأكثر من هذا، وهما: كتاب المسند، وجامع الترمذي.

المسند:

هو من تأليف الإمام الرباني إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل الشيباني وقد ترجم له الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ترجمة وافية كافية بلغت مائة صفحة فلتنظر هناك[1].

أما كتابه فهو من أعظم دواوين السنة على الإطلاق وقد حوى ما يقرب من ثلاثين ألف حديث. وقد قال الشيخ في تحديد عدد الأحاديث: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله»[2].

وأما أحاديثه ففيها الصحيح والحسن والضعيف وتنازع العلماء في وجود الموضوع فيه.

والحق -كما يستفاد من كلام ابن تيمية- أنه ليس فيه عن كذاب يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ بخلاف من يغلط في الحديث، ولا يتعمد الكذب فإن

(١) سير أعلام النبلاء: (١١/١٧٨).

(٢) المسند: (١/٢٣) «حاشية» قلت: وفي الطبقات المرقمة للمسند بلغت أحاديثه حوالي (٢٨) ألف وزيادة.

الرواية عن هؤلاء توجد عنهم في السنن كذلك..، ولهذا نزه الإمام أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن، كأبي داود والترمذي مثل مشيخة كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبوداود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه[1].

ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر فيه كلمة شيخنا أحمد شاكر فإنه من أعرف الناس بالمسند قال: ((وقد أثبت في ختام الأجزاء إحصاء الأحاديث كل جزء فيه بيان عدد الصحيح بما يدخل فيه الحسن أيضاً وعدد الضعيف، والحسن قليل نادر، وهذه الأجزاء التسعة استوعبت المجلد الأول، وأقل من ثلث المجلد الثاني من الطبعة القديمة، وكان مجموع ما فيها من الأحاديث بالإحصاء الدقيق (٦٥١١) حديثاً الصحيح منها (٥٧٣٣) حديثاً والضعيف (٧٧٨) أي نسبة الضعيف فيها إلى مجموع الأحاديث أقل من (١٢) بالمائة، وهي نسبة ضئيلة محتملة خصوصاً إذا لاحظنا أن أكثر ضعف الضعيف منها ضعف محتمل غير بالغ الدرجة القصوى من الضعف إلا القليل النادر الذي لا يكاد يذكر))[2].

أما عمله في المسند فقد مكث مدة طويلة فقد سبق أن ذكر أنه ابتدأ به قراءة ونظراً منذ عام (١٩١١م) إلى أن تم طبعه في سنة (١٩٤٦م)، وهذه لعمري مدة طويلة تحتاج إلى صبر وجلد، ورغم هذه المدة الطويلة إلا أنه لم يكمل منه إلا عشرين جزءاً والتي تساوي أقل من مجلدين من المطبوع الطبعة القديمة.

---

(١) انظر ((قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة)) للإمام ابن تيمية (ص٨٥).

(٢) انظر الباعث الحثيث (ص٢٥)، وانظر سير أعلام النبلاء (ص٣٢٩) ففيه كلام موجز جيد.

أما منهجه فيه باختصار فهو كما ذكره في المقدمة حيث قال:

١ - «ولم التزم في الكلام على الأحاديث أن أخرجها كلها، فذلك أمر يطول جداً إنما جعلت همي وكدي أن أبين درجة الحديث، فإن كان صحيحاً ذكرت ذلك، وإن كان ضعيفاً بينت سبب ضعفه، وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه وتضعيفه اجتهدت رأيي على ما وسعه علمي، وذكرت ما أراه، وفي كثير من مثل هذا أخرج الحديث بذكر من رواه من أصحاب الكتب الأخرى».

٢ - «ولم أعرض في شرحي لشيء من أبحاث الفقه والخلاف ونحوهما، فما هذا من عملي في هذا الكتاب، إنما هو عمل المستفيد المستنبط، بعد أن تجتمع له الأحاديث بدلالة الفهرس العلمي وليس المسند من الكتب المرتبة على الأبواب حتى يستقيم هذا لشارحه».

٣ - «واقتصرت في تفسير غريب الحديث ما تدعو إليه الضرورة جداً على ما وجدت أصحاب الغريب قد قصّروا فيه، أو كان لي رأي يخالف ما قالوا، وهو شيء قليل نادر»[1].

٤ - «وأحاديث المسند تتكرر كثيراً، فيروي الحديث الواحد بأسانيد متعددة وألفاظ مختلفة أو متقاربة، وبعضها مطول وبعضها مختصر، فرأيت أن أذكر بجوار كل حديث رقم الرواية التي سبقت في معناه أو لفظه فإن كان مكرراً بنصه أو قريباً منه قلت: «مكرر كذا»،وذكرت الرقم الذي مضى، وإن كان الآخر أطول من الأول قلت: «مطول كذا» وإن كان أوجز منه قلت: «مختصر كذا»[2].

---

(١) انظر المسند: (ص٩).

(٢) المسند: (ص١٠).

ولما كانت «جميع نسخ المسند فيها إسناد أبي بكر القطيعي إلى أحمد يقول في أول كل حديث: «حدثنا عبدالله ثنا أبي» رأيت أن أحذف هذا؛ ليكون التحديث في كل حديث من الإمام أحمد اكتفاء بإسناد الكتاب الذي ذكر في أوله..

ومن المعلوم للمحدثين والمطلعين أن في المسند أحاديث زادها عبدالله بن أحمد بن حنبل بروايته عن شيوخه، وأحاديث من زيادات القطيعي[1] عن شيوخه أيضاً وهي قليلة ففي هذه الأحاديث أبيِّن ذلك صراحة فأقول: «قال عبدالله بن أحمد أو قال: أبوبكر القطيعي. وكذلك في الأحاديث التي وجدها عبدالله بخط أبيه ولم يسمعها منه أبين أن هذا قول عبدالله، حتى لا يشتبه على القارئ، ولا يستطيع متلاعب أن يتلاعب»[2].

هذا وقد ذكر في مقدمة المسند كتابين أثبتهما كاملين وهما: كتاب خصائص المسند للحافظ أبوموسى المديني المتوفى سنة (٥٨١هـ)، وكتاب المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد الحافظ شمس الدين ابن الجزري.

وكان يريد أن يذكر آخر المسند كتابين هما:

«القول المسدد في الذب عن المسند» للحافظ ابن حجر.

«وذيل القول المسدد» تأليف المحدث قاضي الملل محمد صبغة الله المدارسي فرغ من تأليفه سنة (١٢٨١هـ)[3]. ثم ذكر في المقدمة أيضاً ترجمة الإمام أحمد من

---

(١) المشهور أن للقطيعي زيادات على المسند، وقد نص عليه الأئمة في كتبهم حتى قالوا أن كثير من الأحاديث الموضوعة في المسند هي من هذه الزيادات إلا أن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله أنكر وجود زيادات للقطيعي وقال أن له في ذلك بحثاً علمياً دقيقاً، انظر صحيح الترغيب: (ص١٥١).

(٢) المسند: (ص١٣).

(٣) انظر المسند: (ص١٣-١٤).

كتاب تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي[1].

وعرَّف بالكتاب أي «تاريخ الإسلام» وبمؤلفه[2]. ثم تكلم على أصح الأسانيد[3].

وفي هذا المقام أريد أن اذكر أن من منهج الشيخ أنه يذكر عند كل بداية مسند من مسانيد الصحابة أصح الأسانيد إليه. وقد سَمّى هذه المقدمات التي ذكرتها طلائع المسند.

وقد كان الشيخ يود أن يضع فهارس علمية دقيقة لهذا المسند العظيم.

هذه الفهارس تقرب المسند تقريباً ليس له مثيل وقد وضع مخططاً لهذه الفهارس في مقدمة المسند هذا ملخصها.

١ - فهرس للصحابة رواة الحديث، مرتب على حروف المعجم، فيه موضع بدء مسنده من هذا المسند ببيان الجزء ورقم الصفحة، وفيه أرقام الأحاديث التي من روايته سواء أكانت في مسنده الخاص أم جاءت في مسند غيره من غير أن يذكر في مسنده فيُشَبَّه على كثير من الباحثين حتى يظنوا أن الحديث ليس في الكتاب.

٢ - فهرس للجرح والتعديل، وهو فهرس للرواة الذين تكلم عليهم الإمام أحمد أو ابنه عبدالله في المسند، وهم قليل، وللرواة الذين يتكلم عليهم الشيخ في تعليقاته.

٣ - فهرس للأعلام التي تذكر في متن الحديث إذ أنها تكون في الأغلب الأعلام

(١) انظر المسند: (ص٦٧٣-٧٤٨).
(٢) انظر المسند: (ص١٣٤).
(٣) المصدر السابق: (ص١٣٨).

التي تدور عليها قصة الحديث أو موضع العبرة منه.

٤ - فهرس الأماكن التي تذكر في متن الحديث أيضاً، وهي كسابقتها.

٥ - فهرس لغريب الحديث وهي الألفاظ التي تذكر في متن الحديث أيضاً.

٦ - فهرس على الأبواب حيث يذكر في كل موضوع من مواضيع الباب أرقام الأحاديث التي تدل عليه[١].

وهذه الفهارس ستكون للكتاب جميعه وبعد انتهائه ولكن الشيخ لم يكمله إلا أن هناك فهارس توفي ببعض الغرض في نهاية كل جزء وهي فهارس للكتب والأبواب وفهارس للتحقيقات في العلل والرجال طبعاً بالإضافة إلى فهارس المسانيد.

وأما النسخ التي اعتمد عليها الشيخ في تحقيق المسند فهي ثلاث نسخ ذكرها في المقدمة مع تصحيح المتون والأسانيد بالرجوع إلى كتب الحديث والرجال والمعاجم وغريب الحديث[٢].

كتاب الجامع الصحيح للترمذي:

تلميذ هو تأليف الإمام محمّد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي الإمام البخاري له ترجمة جيدة في سير أعلام النبلاء تراجع هناك.

وعلى الرغم من أن الترمذي رحمه الله روى في جامعه الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة والواهية إلا أنه يبين ذلك ولا يسكت عليه وهذه ميزة امتاز بها عن سائر كتب السنة.

---

(١) المسند (ص٥-٨).

(٢) المسند (ص١٢).

وكذلك فهو يفصل القول في التعليل -إذ أن كتابه يعتبر من الكتب المرتبة على الأبواب المعللة والرجال تفصيلاً جيداً[1].

ويمكن أن ألخص حديثي عن جامع الترمذي بالأمور التالية:

١ - نسخ جامع الترمذي المعتمدة وقضية اختلاف النسخ.

٢ - قول الترمذي وفي الباب عن فلان وفلان ومنهج أحمد شاكر في هذا الأمر.

٣ - الأحاديث المعلقة في جامع الترمذي ومنهج الشيخ فيها.

٤ - تعليل الترمذي للأحاديث ومنهجه فيه.

٥ - الأحاديث التي سكت عنها الترمذي فلم يذكر درجتها.

أما الأمر الأول: فمن المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم الشريف أن نسخ الترمذي مختلفة وخاصة في الحكم على الأحاديث، فنجد في نسخة مثلاً حسن وفي أخرى حسن غريب..

وهذا الأمر ليس جديداً بل قد أشار إليه العلماء السابقون، ويمكن أن يكون من أولهم ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»، حيث أوصى طالب العلم أن يصحح نسخته على عدة نسخ.

وهذا الأمر قد تكفل به شيخنا -رحمه الله- إذ اعتمد على سبع نسخ منها المطبوع ومنها المخطوط، وبعض هذه النسخ عليها تصحيحات وتعليقات من علماء أفاضل، وقد استفاد الشيخ -رحمه الله- من هذه النسخ جميعها، واستطاع أن يخرج

---

(١) انظر علل الترمذي مع شرحه لابن رجب الحنبلي تحقيق أستاذنا الدكتور همام سعيد (٣٤٤/١)، وكذلك جامع الترمذي تحقيق أحمد شاكر (٧٠/١).

لنا نصاً محققاً أقرب إلى الصواب من جميع نسخ الترمذي المطبوعة، والناظر في إشارة الشيخ إلى اختلاف النسخ في حواشي الكتاب يجد الجهد الذي بذله الشيخ -رحمه الله- في تحقيقه هذا فجزاه الله خير الجزاء.

ولكن لابد لي أن أشير وأنبه إلى أمر هام وهو أن في كلام العلماء على اختلاف نسخ الترمذي مبالغة كبيرة، حيث أنهم يصوروا هذا الاختلاف بأكبر من صورته الحقيقية، وهذا الأمر قد استفدته من خلال استقرائي للمجلد الأول -من تحقيق الشيخ- كله، وخاصة فيما يتعلق بالحكم على الأحاديث. إذ أنه في غالب الأحيان يكون الاختلاف هو من بعض النسخ غير المعتمدة.

وأمر آخر هام وهو أن الشيخ -رحمه الله- ربما تكون معظم النسخ قد اتفقت على حكم معين ونسخة واحدة أو نسختين ذكرت حكماً مغايراً إما بزيادة أو نقصان فنجد أنه يرجح حكم تلك النسخة الواحدة أو الاثنتين بناءً على اجتهاده هو، وأن الحكم بهذا أليق وأصح من الناحية الحديثية. وهذه بعض الأمثلة لديّ وأظنها جميع التي في المجلد الأول.

فمثلاً قال الترمذي حديث [حسن] ليس إسناده بذاك القائم مع أن الزيادة بين المعكوفتين وردت في نسخة واحدة فقط[1].

وقوله: وهذا حديث حسن [صحيح] مع أن الزيادة من نسخة واحدة أيضاً[2].

وقوله: هذا حديث [غريب] حسن صحيح. والزيادة لم تذكرها إلا نسخة

(١) انظر (١/٥٣) من جامع الترمذي.

(٢) انظر (١/٦٦).من جامع الترمذي.

واحدة[1].

وقوله: قال: «وسألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن [صحيح][2]، والزيادة وردت في نسختين.

وقوله: هو حديث حسن [صحيح] زيادة من نسختين[3].

وقوله: هو حديث حسن [صحيح] زيادة من نسختين[4].

وللفائدة هنا أذكر أن نسخة «تحفة الأحوذي» المطبوعة نسخة جيدة مقابلة على عدة نسخ مخطوطة وغير مخطوطة، وقد استفاد منها الشيخ أحمد شاكر أيضاً[5]. وبعد مقابلة بينها وبين تحقيق الشيخ شاكر وجدت مطابقة كبيرة في كثير من الأحكام بينهما، فيمكن إذن الاستفادة منها خاصة في الأجزاء التي لم يحققها الشيخ أحمد شاكر، حيث أن التحقيق الباقي من جامع الترمذي «الذي لم يكمله الشيخ» ليس فيه تحقيق يذكر اللهم إلا تخريجات الشيخ عبدالباقي المختصرة.

وأما الأمر الثاني: وهو قول الترمذي وفي الباب عن فلان وفلان فهو من الأمور المهمة في الجامع والتي تدل على سعة إطلاع الترمذي -رحمه الله- ولما كان الترمذي لا يذكر في الباب إلا أحاديث قليلة، فأحياناً لا تزيد على حديث أراد أن يسد هذا النقص بهذا الأسلوب، وهذا أسلوب لم يسبق إليه ولا حتى من بعده.

وقد قام العلماء بتخريج قول الترمذي وفي الباب منهم الحافظ ابن سيد الناس

---

(١) انظر (١/١١٠).من جامع الترمذي

(٢) (١/٢٢٦).من جامع الترمذي

(٣) انظر: (١/٣٩٣).من جامع الترمذي.

(٤) انظر: (١/٤١٠).من جامع الترمذي.

(٥) انظر: المقدمة (ص١٢).

في شرحه على الترمذي، وتبعه الحافظ العراقي الذي أكمل هذا الشرح، وهناك عالم آخر هو ابن رجب الحنبلي في شرحه على الترمذي وهو شرح نفيس ذكر منه قطعة أستاذنا الدكتور همّام سعيد في مقدمة رسالته «تحقيق شرح علل الترمذي»[1].

وقد ألف الحافظ ابن حجر رحمه الله كتاباً اسمه «اللباب» إلا أنه مفقود حتى أن الإمام السيوطي ذكر أنه لم يعثر عليه.

أما الشيخ أحمد شاكر فقد قال عن هذا الأمر: «وهذا أصعب ما في الكتاب على من يريد شرحه، وخاصة في هذه العصور، وقد عدمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث.. فمن حاول استيفاء هذا، وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذي أعجزه، وفاته شيء كثير وقد حاول الشيخ المباركفوري -رحمه الله- ذلك في شرحه، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث. وقد فكرت في أن أتبعه فيما صنع ثم وجدته سيكون عملاً ناقصاً ووجدتني سأنسب أحاديث كتب لم أرها فيها بنفسي، وسأكون مقلداً غيري فأبيت»[2].

أقول يفهم من كلام الشيخ أنه لن يخرج حديثاً من هذا النوع ولكن الناظر في تعليقه يجد أنه خرج بعض الأحاديث في غير ما موضع وإليك بعض الأمثلة:

قال أبوعيسى: وفي الباب عن أنس وعقبة بن عامر قال الشيخ: أما حديث أنس فرواه ابن ماجة وأحمد في المسند وفي إسناده زيد العَمِّي. وهو صدوق تكلموا في حفظه، وأما حديث عقبة فهو نفس الحديث الذي رواه الترمذي هنا[3].

قال أبوعيسى وفي الباب عن عبدالله بن زيد وابن مسعود قال الشيخ: «أما

---

(١) انظر شرح العلل: (١/٢٨٠).

(٢) انظر الترمذي: «المقدمة» (ص٦٦).

(٣) الجامع: (١/٧٨).

حديث ابن مسعود فنقله الهيثمي في الزوائد بلفظين، وقال في الأول رواه الطبراني في الكبير وفيه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ولم يصرح بالسماع وقال في الثاني رواه الطبراني ورجاله ثقات[1]. قال أبوعيسى: وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب.

قال الشيخ حديث المقداد رواه أبوداود والنسائي وابن ماجة، وحديث أُبي بن كعب قال الشارح -أي المباركفوري- أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وقد وجدته أيضاً عند ابن ماجة. وفي الباب أيضاً عن عبدالله بن سعيد[2] ثم ذكر من أخرجه.

أقول: يظهر من منهج الشيخ رحمه الله أنه يخرج بعض الطرق عن بعض الصحابة وتخريجه مختصر.

الأمر الثالث: وهو الأحاديث المعلقة.

في جامع الترمذي أحاديث لا بأس بعددها يذكرها الترمذي بعد ذكر الحديث الأصلي وهي تحتاج إلى دراسة، وهذه الأحاديث قد أخرجها الشيخ جميعها في الجزأين اللذين حققهما.وهو تخريج موجز مختصر ومن هذه الأمثلة:

قال أبوعيسى: وقد روى همام عن عامر الأحول عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً.

قال الشيخ وحديث أبي هريرة من رواية همام عن عامر، رواه أحمد في المسند، وإسناده صحيح. ولأبي هريرة حديث آخر في الباب عند ابن ماجة من طريق

---

(١) الجامع: (١/١٠٩).

(٢) الجامع: (١/١٩٤).

ميمون بن مهران عن عائشة وأبي هريرة، وإسناده صحيح أيضاً[1].

قال الترمذي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار).

قال الشيخ: ((قال المنذري في الترغيب هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبدالله بن الحارث ابن جزء الزبيدي مرفوعاً، وأحمد موقوفاً، ولكن الحديث في مسند أحمد في موضعين من طريق ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم عن عبد الله بن الحارث، قال سمعت رسول الله ﷺ، وهذا إسناد صحيح، وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن حيوة عن عقبة بن مسلم، وكذلك رواه ابن عبدالحكم في فتوح مصر من طريق الليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد كلهم عن حيوة عن عقبة، وهذه أسانيد صحاح كلها))[2].

قال أبوعيسى: وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر بن قيس بن طلق عن أبيه.

قال الشيخ: رواية أيوب عند الطيالسي وأحمد في المسند.

ورواية محمد بن جابر عنده أيضاً بإسنادين وعند ابن ماجة وأبي داود وابن الجارود[3].

---

(١) الجامع: (١/٦٣).
(٢) الجامع: (١/٥٩).
(٣) الجامع: (١/١٣٢).

وأما الأمر الرابع وهو تعليل الأحاديث:

تعليل الحديث أو علم العلل ليس بالأمر الهين ولا يقدر عليه إلا الأئمة المحققون المطلعون اللذين لديهم علم واسع بأحاديث رسول الله ﷺ والناظر في كتاب الترمذي يجد مقدرة الترمذي العظيمة في تعليل الأحاديث وإن كان يعتمد كثيراً على الإمام البخاري إمام هذا الفن.

وأما الشيخ أحمد شاكر فقد ذكر هذا الموضوع في المقدمة وقال: «الترمذي يعني كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته في الصحة الضعف.. ولقد عنيت بهذا الأمر كما عني به، ورأيت أن أجل خدمة لهذا الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل تقريباً لها في أذهان القارئين وإرشاداً للمستفيدين، وتسهيلاً للباحثين.. »[1].

والشيخ رحمه الله قد وفى بما وعد فقد حل كثيراً من العلل، وتكلم كلاماً ليشفي ويروي وقد أطال وأجاد وأظهر مقدرة فائقة على سعة علمه وإطلاعه على دقائق هذا الفن. وأما الأمثلة على هذا الموضوع فهي كثيرة ولكنها وللأسف طويلة، وقد جهدت أن أجد مثالاً مختصراً فلم أعثر عليه إلا بعد جهد إليك إياه.

فبعد أن ذكر الترمذي حديث فاطمة بنت حُبَيش التي كانت تستحاض، وهو من طريق وكيع وعبدة وأبومعاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة..

قال أبومعاوية في حديثه: «وقال: توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت».

قال الشيخ- بعد أن بين من أخرج الحديث- قال: والزيادة التي زادها أبومعاوية في روايته، رواها البخاري أيضاً إذ روى الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه، وقال في آخره «قال: وقال أبي ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء

---

(١) الجامع، المقدمة: (ص٧٠).

ذلك الوقت» فالقائل «قال» هو هشام، وأبوه هو عروة بن الزبير، وصنيع البخاري هذا أوهم بعض الناس أن هذا القول معلقاً، وليس موصولاً بالإسناد منهم الزيلعي في «نصب الراية»، وهو خطأ.

قال الحافظ في الفتح: «وادعى بعضهم أن هذا معلق، وليس بصواب، بل هو بالإسناد المذكور عن محمد عن أبي معاوية عن هشام، وقد بين ذلك الترمذي في روايته»، وادّعى آخرون أن هذا القول من كلام عروة، وليس من الحديث المرفوع وأنه مدرج فيه، قال الحافظ «وفيه نظر، لأنه لو كان كلامه لقال: ثم تتوضأ بصيغة الإخبار فلما أتى بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي في المرفوع. وهو قوله: فاغسلي».

ورواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام، وقال فيه: «وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي، فإنما ذلك عرق وليست بالحيضة. قيل له: فالغسل؟ قال: ذلك لا يشك فيه أحد» ثم قال النسائي.. لا أعلم أحداً ذكر في الحديث: «وتوضئي» غير حماد بن زيد وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه: «وتوضئي» وصنع مسلم في صحيحه نحواً من هذا تعليلاً لهذه الكلمة فروى الحديث من طريق حماد بن زيد ولم يذكرها، وقال: «وفي حديث حماد بن زياد زيادة حرف تركنا ذكره»، وهذا التعليل من مسلم والنسائي لهذا الحرف في رواية حماد بن زيد ليس بجيد، لأن أبا معاوية تابعه عليه كما ترى عند الترمذي والبخاري. وأيضاً فقد تابعهما عليه حماد بن سلمة فرواه الدارمي (ثم ذكره)، وأيضاً فقد تابعهم عليه أبوحمزة السكري فذكر الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٠٦) أن ابن حبان رواه في صحيحه، .. وانظر «التلخيص الحبير»[١].

الأمر الخامس: وهو الأحاديث التي سكت عليها الترمذي، وهي أحاديث قليلة.

---

(١) الجامع: (١/٢١٩).

وأما سبب إيراد الترمذي لهذه الأحاديث مع سكوته عليها فهو أمر يحتاج إلى دراسة، وقد تولى الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- الحديث عنها وبيان تخريجها ودرجتها وسأذكر مثالاً وإن كان فيه بعض طول فهو يفيد أيضاً في موضوع العلة السابق ذكره.

وهو حديث النبي ﷺ: (إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) قال الشيخ: -بعد أن ذكر من خرجه- ((لم يتكلم الترمذي على هذا الحديث، وإنما ذكر أقوال الذين أخذوا به، وهذا يشير إلى صحته عندهم وعنده، وهو حديث صحيح أطال العلماء القول فيه لاختلاف طرق روايته. وليس الاختلاف مما يؤثر في صحته وقد نسبه الحافظ في التلخيص إلى الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي)).

وقال: ((قال ابن منده إسناده على شرط مسلم ومداره على الوليد بن كثير، فقيل عنه: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقيل: عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وتارة عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، وتارة عن عبدالله بن عبدالله بن عمر. والجواب: أن هذا ليس اضطراباً قادحاً فإنه -على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً- انتقال من ثقة إلى ثقة، وعند التحقيق: الصواب أنه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله بن عبدالله بن عمر -المكبر- وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر -المصغر- ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين)).

وما قاله الحافظ من التحقيق غير جيد، والذي يظهر من تتبع الروايات أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر، وأنهما كلاهما روياه عن عبدالله وعبيدالله ابني عبدالله بن عمر عن أبيهما. وللحديث إسناد آخر صحيح رواه أبوداود من طريق حماد بن سلمة قال: ((أخبرنا عاصم بن المنذر عن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر قال حدثني أبي أن رسول الله ﷺ. قال

أبوداود: حماد بن زيد وقفه عن عاصم.

ورواه أيضاً الحاكم والبيهقي وغيرهما. ونقل الدارقطني أن إسماعيل بن علية رواه عن عاصم عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً. ونقل المنذري قال: «سئل يحيى بن معين عن حديث حماد بن سلمة عن عاصم ابن المنذر؟ فقال: جيد الإسناد. فقيل له: فإن ابن علية لم يرفعه قال يحيى: وإن لم يحفظه ابن علية فالحديث جيد الإسناد». وهذا قول حق من حفظ حجة على من لم يحفظ. وأما قول ابن منده الذي نقله الحافظ وزعمه أن مداره على الوليد بن كثير: فإنه غير صحيح، لأن الترمذي رواه هنا من طريق ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير، وهو مؤيد صحيح لرواية الوليد بن كثير، ويدل على أنه لم ينفرد به، ثم زاده تأييداً رواية حماد بن سلمة عن عاصم عن عبيد الله بن عمر وقال الحاكم في رواية الوليد بن كثير: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بجميع رواته» ووافقه الذهبي وهو الصواب[1].

ولمزيد من ذلك انظر حديث (ص١١١-١١٢) سكت عليه الترمذي وضعفه الشيخ. و(ص١١٥) لم يذكر درجته وصححه الشيخ.

و(ص١٤٢) لم يذكر درجته وصححه الشيخ.

و(ص١٥٧) لم يذكر درجته وصححه الشيخ. والأمثلة كلها في المجلد الأول.

أقول: يبدو من تخريجات الشيخ وحكمه على الأحاديث المسكوت عليها: أن هذه الأحاديث بعضها صحيح وبعضها ضعيف خلافاً لمن قال إن هذه الأحاديث ضعيفة لسكوته عليها.

(١) انظر الجامع: (١/٩٨،٩٩).

وهناك أمر أخير نذكره عن جامع الترمذي وهو كلام الشيخ أحمد شاكر على المسائل الفقهية فقد ذكر -رحمه الله- أنه كان يريد أن يوفي القول في هذه المسائل، ولكنه إذ لو فعل ((لطال الكتاب جداً، ولخرج عن كل تقدير.. فاقتصرت على مسائل قليلة، من دقائق مسائل الخلاف، مما اختلفت فيه أنظار العلماء، ودق وجه الصواب فيه، وجعلتها كالمثال لما لم أذكر، يحتذيه العالم والمتعلم، والمفيد والمستفيد(١).

على الرغم من أني أطلت الحديث عن جامع الترمذي ومنهج الشيخ فيه إلا أني غفلت عن مسألة هامة طالما اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، وهي مصطلحات الترمذي ومراده منها: ((حسن صحيح)) ((حسن غريب)) ((حسن صحيح غريب)). فما هو موقف الشيخ من هذا الموضوع؟ للأسف لم يتحدث عنه، بل ولم يذكر شيئاً في المقدمة. ولعله اكتفى بما نقله في كتابه ((الباعث الحثيث))، وسيأتي نقله، ولكني ألمح أن الشيخ لا يفرق بين (حسن صحيح) و(صحيح)، ودليل ذلك أني ذكرت من قبل أن الشيخ -رحمه الله- في بعض الأحيان يرجح نسخة على ست نسخ في الحكم على الحديث بناءً على أنه سيراه هو صحيحاً. فمثلاً قال أبوعيسى: حديث عثمان حديث حسن [صحيح].

قال الشيخ: ((الزيادة من (م) و(ب) ويظهر أن نسخ الترمذي في إثباتها اختلافاً قديماً، فإن النسخة(م) صحيحة قديمة، ولكن الزيلعي في ((نصب الراية)) والنووي في ((المجموع)) وابن قدامة في ((المغني)) نقلوا عن الترمذي تحسينه، والحديث صحيح على كل حال..))(٢).

وقال عن حديث: ((اختلفت أقوالهم في هذا الحديث)).. وإن كان صحيحاً ثابتاً

---

(١) انظر الجامع، المقدمة: (ص٦٧).
(٢) انظر الترمذي: (١/١٠٤).

من جهة إسناده))، وقد ورد أنه حسن ((صحيح)) في نسختين فقط، والله أعلم.

تخريج الأحاديث:

تخريج الشيخ -في الغالب- للأحاديث يمتاز بالإيجاز والاختصار، فكثيراً لا يزيد عن ذكر من أخرجه، وأحياناً يطيل بعض الشيء في تخريجه، وهذا الكلام هو في الأحاديث التي تكون في أحد الصحيحين أو كليهما، أو التي لا إشكال في إسنادها من اختلاف في راوٍ أو اضطراب، وهذه بعض الأمثلة على ما ذكرت.

حديث رقم (١٧٤) في المسند قال في تخريجه، والحديث رواه مسلم وأهل السنن وصححه الترمذي[١].

حديث رقم (١٩٥) في المسند قال في تخريجه: والحديث رواه الترمذي وصححه، رواه أبوداود وابن ماجة. انظر ((ذخائر المواريث)) (٥٨٤٢)[٢].

وفي الطبري قال: ((والحديث رواه مسلم عن محمد بن عبدالله بن نمير عن أبيه عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا الإسناد نحوه ثم رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر عن إسماعيل، ورواه أحمد في المسند عن يحيى بن إسماعيل، ورواه ابنه عبدالله في المسند أيضاً عن وهب بن بقية عن خالد بن عبدالله وهو الطحان عن إسماعيل))[٣].

وفيه أيضاً الحديث رواه أبوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة، ورواه أحمد في

(١) المسند: (٢٢٩/١).
(٢) المسند: (٢٤٠/١).
(٣) انظر تفسير الطبري: (٣٧/١).

المسند عن محمد بن جعفر عن شعبة، ورواه مسلم عن محمد بن المثنى وغيره عن محمد بن جعفر، ورواه أبوداود السجستاني عن محمد بن المثنى[1].

وفي الترمذي قال: الحديث رواه أبوداود وابن ماجة وأحمد والشافعي والبزار وصححه الحاكم وابن السكن[2].

وفيه أيضاً: رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والنسائي وابن ماجة[3].

أما إذا كان في الإسناد إشكال، فهذا يدخل في باب العلة التي سوف يأتي الحديث عنها، وهناك أمر لا بد من قوله فيما يتعلق بالمسند، وهو أن الشيخ -رحمه الله- لم يكن مهتماً بالتخريج وإنما كان هدفه الوصول إلى درجة الحديث بأقرب طريق، ولذلك في أغلب الأحيان لا يزيد على قوله إسناده صحيح أو إسناده ضعيف، وقد أشار إلى هذا في المقدمة كما سبق أن قلت ونقلت.

أما الآثار (أعني بها الموقوفات والمقطوعات)، فتخريج الشيخ لها مختصر جداً لا تعدو كلمات قليلة، بل وفي كثير من الأحيان لا يذكر صحته أو ضعفه.

وهذه الآثار تكثر في تفسير الطبري وكتاب الخراج ليحيى بن آدم، وهذه بعض الأمثلة ترينا منهج الشيخ في تخريجه:

فمن كتاب «الخراج» قال: أثر عمر رواه أبوداود في سننه عن الزهري عن عمر وهو منقطع؛ لأن الزهري لم يسمع من عمر[4].

---

(١) تفسير الطبري: (١/٤٠).
(٢) الترمذي: (١/٩).
(٣) الجامع: (١/١٢).
(٤) انظر الخراج: (ص١٨).

وقال فيه أيضاً: أثر ابن شهاب رواه ابن هشام في تهذيبه سيرة ابن إسحاق أطول من هذا، ورواه البلاذري عن الحسين بن الأسود عن يحيى بن آدم(١).

وهذه الأمثلة من تفسير الطبري: قال الطبري حدثني السَّري بن يحيى التميمي قال حدثنا عثمان بن زفر قال: سمعت العَرْزَمي..

قال الشيخ: الأثر نقله ابن كثير في التفسير عن هذا الموضع والسري بن يحيى التميمي الكوفي شيخ الطبري لم نجد له ترجمة إلا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وقال: «لم يقض لنا السماع منه وكتب إلينا بشيء من حديثه، وكان صدوقاً»، والعَرْزَمي المروي عنه هذا الكلام هنا ضعيف جداً، قال الإمام أحمد في «المسند»: «لا يساوي حديثه شيئاً»، وهو محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العَرْزَمي، وأما عمه «عبدالملك بن أبي سليمان العَرْزَمي»، فإنه تابعي ثقة، ولكنه قديم مات سنة (١٤٥هـ) فلم يدركه عثمان بن زفر المتوفى سنة (٢١٨هـ)(٢).

وفي تفسير الطبري أيضاً: الأثر نقله ابن كثير في التفسير عن هذا الموضوع، والسيوطي في «الدر المنثور» ونسبه للطبري وحده، و«عوف» الراوي عن الحسن هو عوف بن أبي جميلة العبدي المعروف بابن الأعرابي وهو ثقة ثبت(٣).

وفيه أيضاً حدثني محمود بن خِداش قال: حدثنا محمد بن ربيعة الكلابي عن إسماعيل الأزرق عن أبي عمر البزار عن ابن الحنفية..

قال الشيخ: ابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب، والحنفية أمه وهي خَوْلة

---

(١) انظر: (ص١٩).
(٢) تفسير الطبري: (١/١٢٧).
(٣) تفسير الطبري: (١/١٣٤).

بنت جعفر من بني حنفية عرف بالنسبة إليها وهذا الإسناد ضعيف. محمد بن ربيعة الكلابي الرؤاسي، ثقة من شيوخ أحمد وابن معين، وإسماعيل الأزرق هو إسماعيل بن سليمان، وهو ضعيف، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن نُمير والنسائي: متروك، وقال ابن حبّان في «المجروحين» جاء بمناكير يرويها عن المشاهير، وابن عمر البزار: هو دينار بن عمر الأسدي الكوفي وهو ثقة[1].

وبالجملة فتخريجه للطبري أفضل من الخراج كما رأينا.

الكلام في الرجال:

كلام الشيخ –رحمه الله– يمكن أن نحصره في أمرين:

الأول: ضبط أسمائهم والتعريف بهم.

الثاني: الكلام فيهم جرحاً وتعديلاً.

أما الأمر الأول: فقد اعتنى الشيخ –رحمه الله– بضبط أسماء الرواة الذين هم بحاجة إلى ضبط واعتنى بهذا الأمر اعتناءً واضحاً.

فمثلاً عمرو بن محمد أبوسعيد العَنْقَزي. قال هو بفتح العين وسكون وفتح القاف ثم زاي[2].

زيد بن يُثَيع، بضم الياء وفتح الثاء المثلثة وبعدها تحتية ساكنة، ثم عين مهملة، تابعي ثقة، ويقال في اسمه أُثيع أيضاً بقلب الياء الأولى همزة[3].

---

(١) تفسير الطبري: (١/١٧٥).
(٢) انظر المسند: (١/١٥٤).
(٣) المسند: (١/١٥٦).

السُّوائي: بضم السين وتخفيف الواو وبعد الألف همزة نسبة إلى بني سواءة بن عامر بن صَعْصعة[١].

وإن كان هناك بعض الأسماء التي لم يضبطها مثل: والان بن بيهس أو ابن قرفة[٢].

وأما التعريف بالأسماء فأعني به بيان أسماء ذوي الكنى أو تمييز أصحاب الأسماء المطلقة مثل ورود اسم ميمون مثالاً في الإسناد فيبين من هو وهذا أيضاً كثير واعتنى به.

فمثلاً: أبوذبيان قال: هو خليفة بن كعب التميمي[٣].

أبوسلمة قال: هو حماد بن سلمة[٤].

ابن أبي مريم قال: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري[٥].

وأما التعريف بالرواة فمثلاً: عياض الأشعري: هو عياض بن عمرو وهو مختلف في صحبته[٦].

عبيدالله قال هو ابن عمرو بن حفص بن عاصم[٧]. وغيرهذا كثير يطول به الموضوع.

---

(١) انظر الطبري: (١/٥١).
(٢) المسند: (١/١٦١).
(٣) المسند: (١/٢٦٣).
(٤) المسند: (١/١٦٨).
(٥) الطبري: (١/٣١).
(٦) المسند: (١/٣٠٤).
(٧) المسند: (١/٢٦٢).

وأما الأمر الثاني: فهنا تظهر شخصية أحمد شاكر الحديثية ومقدرته.

والذي أعنيه في هذا الأمر هو موقف أحمد شاكر من الرواة الذين اختلف فيهم العلماء جرحاً وتعديلاً، وكيف تظهر مقدرته في تحرير الخلاف، ومما يقال هنا أن الشيخ في توثيقه أو تجريحه للراوة يظهر أنه هو الذي يستخلص الحكم عليهم بعد الدراسة، ومما يعزز هذا الأمر أني قارنت كثيراً بين الرواة الذين قال عنهم: ثقة أو وثقة فلان، وبين قول الحافظ فيهم في التقريب، فوجدت اختلافاً في كثير من الأحيان بينهما.

وكذلك فإن الشيخ لم ينص في موضع واحد –حسب ما اطلعت– على أنه نقل عن الحافظ في التقريب مما يدل على أن الشيخ كان هو الذي يدرس الرواة والكلام فيهم.

وهذه مقارنة بين رواة قال فيهم أحمد شاكر ثقة. أو وثقه فلان مع كلام ابن حجر في التقريب؛ لنرى الفرق الذي ذكرت:

حكم الشيخ أحمد شاكر	حكم الحافظ ابن حجر
زيد بن يثيع: ثقة. المسند (١/١٥٦)	ثقة مخضرم. تقريب
معاذ بن رفاعة: ثقة. المسند (١/١٥٧)	صدوق
الوليد بن عبدالله بن جميع: ثقة. المسند (١/١٦٠)	صدوق يهم ورمي بالتشيع
عمرو بن عيسى بن سويد: ثقة. المسند (١/١٦١)	صدوق اختلط
عمرو بن أبي عمرو: ثقة. المسند (١/١٧٠)	ثقة ربما وهم
عاصم بن كليب: ثقة. المسند (١/١٩٠)	صدوق رمي بالإرجاء

مؤمل بن إسماعيل وثقه ابن معين وأبوداود.

المسند (١/١٩٦) صدوق سيء الحفظ

ميمون الكردي وثقه أبوداود وابن حبان مقبول (١/٢١٧)

سليم بن غزوان وثقه ابن معين وابن حبان صدوق وكان يرسل (١/٢١٧)

الضحاك بن شرحبيل وثقه أبوزرعة وابن حبان صدوق يهم (١/٢٢٠)

يوسف بن مهران البصري وثقه أبوزرعة

وابن سعد (١/٢٢٣) لين الحديث

وغيرهم كثير مما يطول ذكره، وقد صحح الشيخ حديث هؤلاء جميعاً دون متابعة أو شاهد.

والأمر المهم في هذا الموضوع هو -كما قلت- الرواة المختلف فيهم ومنهج الشيخ بشكل عام هو أنه قد يقول فلان تُكّلم فيه بلا حجة دون أن يبين لنا حجته الدامغة وفي بعض الرواة يتكلم بشيء من التفصيل، ويدحض حجة من ضعفه، وهنا تظهر قوته في الترجيح. ولكن هناك رواة مما يُنَازَع في توثيقهم إذ أن بعضهم عَمِل المحدثون على توهينهم، وعدم الاحتجاج بحديثهم يظهر هذا من خلال كتب التخريج، وسأذكر من كلا النوعين أمثلة وأتعقب ما أستطيع تعقبه حسب كلام أئمة هذا الفن.

فمن النوع الأول الذين قال عنهم ثقة تكلم فيه بلا حجة.

١ - عبدالله بن محمد بن عقيل[١].

أقول: لعل الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- أخذ توثيقه من قول الترمذي في كتاب الطهارة حيث قال: «وعبدالله.. هو صدوق وقد تُكّلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قال أبوعيسى: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل: قال محمد: وهو مقارب الحديث»[٢]. ولكن لننظر في أقوال أهل الجرح والتعديل فيه، قال يعقوب: ابن عقيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً، وقال سفيان بن عيينة: رأيته يُحدث نفسه فحملته على أنه قد تغيّر، وكان ابن عيينة لا يحمد حفظه، وقال: كان في حفظه شيء فكرهت أن القيه، وقال الجوزجاني: أتوقف عنه عامة ما يرويه غريب، وعن الحاكم: مستقيم الحديث[٣]. أقول: يخلص من كلام أهل العلم أنه صدوق، ولكن في حفظه شيء، وهو كلام الحافظ في التقريب[٤]. إذن فحديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن وهو ما ذكره الذهبي في الميزان[٥]. ولكن الشيخ يصحح حديثه دائماً وفي كل حديث!!

٢ - محمد بن مُيَسِّر أبوسعد الصاغاني[٦].

أقول: لننظر هل هو ممن تكلم فيه بلا وجه أم لا.

---

(١) المسند: (١٥٧/١)، والترمذي: (١٢/١).
(٢) انظر تحفة الأحوذي: (٤٠/١).
(٣) التهذيب: (١٤/٦).
(٤) التقريب: (ص٣٢١).
(٥) انظر: (٤٨٥/٢).
(٦) المسند: (١٧٣/١).

قال أبوداود قال أحمد: صدوق ولكن كان مرجئاً، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم وقال معاوية بن صالح، عن ابن معين ضعيف، وقال ابن معين: جهميٌّ خبيث قد كتبت عنه، وقال البخاريُّ فيه اضطراب، وقال مرّة أخرى: متروك الحديث وقال أبوزرعة: كان مرجئاً ولم يكن يكذب وقال النسائي: متروك. وفي التقريب: ضعيف[1] رمي بالإرجاء.

فتوثيق الشيخ لمحمد هنا مما لا وجه له فإن قيل: إن الجرح الذي جرح به لعله هو بسبب الإرجاء. والإرجاء لا يضر إذا كان الراوي من أهل الصدق، أقول: لعله كذلك لكن قول البخاري: فيه اضطراب جَرْح مفسر يدل على اضطرابه في الحديث، وهذا موجب لضعفه، وعلى التنزل لا يرتقي حديثه عن درجة الحسن.

٣ – سفيان بن حُسين:

قال الشيخ: هو الواسطي ثقة تكلموا في روايته عن الزهري، وأنه يخطئ في بعضها فالظاهر صحتها حتى يثبت خطؤه، وما من ثقة إلا ويخطئ فمن مقل ومن مكثر[2].

أقول: أما أنه ثقة فلا شك أما في روايته عن الزهري فلننظر.

قال ابن معين: ثقة في غير الزهري لا يُدفع وحديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم.

وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري. وقال ابن حِبَّان: أما روايته عن

(١) التهذيب: (٤٢٧/٩).
(٢) المسند: (١٨١/١).

الزهري ففيها تخاليط ويجب أن يجانب وهو ثقة في غير الزهري[١]. إذن الخلاصة أمره أنه ثقة في غير الزهري باتفاقهم[٢].

فقول الشيخ: «فالظاهر صحتها..» مما لا يخفى بطلانه وعدم قبوله لأنه ضعيف في الزهري فالأصل أن لا تقبل روايته عن الزهري إذا انفرد بها أما إذا توبع فتقبل، فتصحيح الشيخ لروايته عن الزهري مطلقاً مما لا وجه له، والله أعلم.

٤ – ابن لهيعة: قال: وهو ثقة تكلموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق كتبه، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين[٣].

أقول: الكلام في ابن لهيعة طويل الذيل وأعدل الأقوال فيه: هو قبول روايته إذا روى عنه أحد العبادلة: عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ[٤].

والشيخ أحمد شاكر يصحح حديث ابن لهيعة دائماً إذا روى عنه ثقة..!!

فانظر أرقام الأحاديث في «المسند»: [٨٧، ٢٣٠٨، ٢٦٧٧، ٢٩٠٠، ٥٣٩٨، ٦٦٠٢، ٦٦٠٣، ٦٦٠٥، ٦٦٠٦، ٦٦٠٧، ٦٦١٢، ٦٦١٤، ٦٦٢٠، ٦٦٣٩، ٦٦٤١، ٦٦٤٨، ٦٦٤٩، ٦٦٥١، ٦٦٥٥، ٦٦٥٧، ٦٦٥٨، ٧٠٤٥، ٨٧٥٢].

٥ – ومنهم محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي صاحب السيرة[٥].

---

(١) التهذيب: (٥/٩٦).
(٢) التقريب: (ص٢٤٤).
(٣) المسند: (١/١٩١).
(٤) انظر الميزان (٢/٤٧٨) والتقريب (٣١٩).
(٥) المسند: (١/١٩٣).

٦ – ومنهم شهر بن حوشب[١].

أقول: شهر هذا تركه شعبة، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال موسى بن هارون: ضعيف، وقال ابن حِبَّان: كان ممّن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات. وعن البخاري: شهر حسن الحديث وقوّى أمره وعن ابن معين: ثقة[٢]. وفي التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام[٣].

٧ – سماك بن حرب[٤]. قال: وهو ثقة

أقول: الكلام في سماك طويل والحق أنه ثقة، ولكن روايته عن عكرمة اتفق العلماء على أنها مضطربة[٥]. والشيخ أحمد شاكر -يصحح حديثه- كما هو ملاحظ من صنيعه حتى في رواية سماك عنه!

وهذا خلاف صنيع أئمة الحديث..!! وفي هذه كفاية، وبالله التوفيق.

وأما الرواة الذين بين وجه رد الطعن عنهم فأذكر منهم:

١ – إسماعيل بن عيَّاش.

قال الشيخ: «ثقة وما تكلم فيه أحد بحجة وأكثر ما زعموا أنه يخطئ فيه روايته عن أهل الحجاز والعراق ولا بأس بذلك، فإذا علمنا خطأه في حديث احترزنا منه، وكل الرواة يخطئون فمنهم المقل ومنهم المكثر، قال ابن المديني: «رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة»، وقال يعقوب بن

---

(١) المسند: (١/١٩٦).
(٢) التهذيب: (٣٢٥/٤).
(٣) (ص٢٦٩).
(٤) المسند: (١/٢٠٥).
(٥) الميزان: (٢٣٢/٢)، والتهذيب: (٢٠٤/٤).

سفيان: تكلّم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام وأكثر ما قالوا يُغرب عن ثقات المدنيين والمكيين..))[1].

أقول أما إسماعيل فكونه ثقة عن الشاميين فهو حق وأما عن غيرهم فلا، فالأصل أن يضعف حديثه فيهم إلا إذا توبع أما أن تقبل روايته عن الحجازيين والعراقيين هكذا فلا، وهذا لم يقل به أحد.

٢ – يزيد بن أبي زياد:

قال الشيخ: ((يزيد هذا ضعّفه بعضهم من قبل أنه شيعي ومن قبل أنه اختلط في آخر حياته، والحق أنه ثقة قال ابن شاهين في ((الثقات)): ((قال أحمد بن صالح المصري يزيد بن أبي زياد: ثقة ولا يعجبني قول من تكلم فيه، وقال ابن سعد في الطبقات: ((كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب، ونقل الذهبي في الميزان عن شعبة أنه قال: ((كان يزيد بن أبي زياد رَفّاعاً))، ونقل عنه أيضاً أنه قال: ((ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحد))،و هذا نهاية التوثيق من شعبة وهو إمام الجرح والتعديل..[2].

٣ – الوضين بن عطاء: بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة، وثقة أحمد وابن معين ودُحيم، وقال أبوداود: ((صالح الحديث))، ومن ضعفّه فإنما تكلم فيه، لأنه كان يرى القَدَر وليس هذا كافياً في الحكم بضعف الراوي وقال الساجي: ((عنده حديث واحد منكر عن محفوظ بن عَلْقمة عن عبدالرحمن بن عائذ عن علي حديث: ((العينان وكاء السه)) قال الساجي: ((رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن ولا

---

(١) جامع الترمذي: (١/٢٣٧).

(٢) الجامع: (١/١٩٥).

أراه ذكره إلا وهو عنده صحيح))[1]، وفي التقريب: صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر[2].

٤ – رشدين بن سعد.

قال: ((أما رشدين بن سعد فإن ضعفه محتمل فقد روى الميموني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول: رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى عنه، لكنه رجل صالح قال: فوثقه الهيثم بن خارجة، وكان في المجلس فتبسم أبوعبدالله ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقاق، وقال أحمد أيضاً: أرجو أنه صالح الحديث، وقال ابن يونس: ((كان رجلاً صالحاً لا يشك في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث))، ومثل هذا يكون حديثه حسناً إذا لم نعلم بأنه أخطأ فيه[3].

أقول: كلا بل حديثه ضعيف وعلى هذا جرى الترمذي في جامعه، وغيره ولذلك جزم الحافظ في التقريب بضعفه فقال: ضعيف رَجَّح أبوحاتم عليه ابن لهيعة[4].

وغيرهم من الرواة فمنهم عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي رجح توثيقه[5].

ومنهم حكيم بن جبير رَجَّح توثيقه أيضاً[6]. ومنهم زيد العَمَّي ورجح توثيقه أيضاً[7].

---

(١) المحلى: (١/٢٤١).
(٢) التقريب: (ص٥٨١).
(٣) الجامع: (١/٧٦).
(٤) التقريب: (٢٠٩).
(٥) جامع الترمذي: (١/٧٦).
(٦) جامع الترمذي: (١/٢٩٤).
(٧) الجامع: (١/٤١٥).

الذي يظهر مما قدمنا أن الشيخ رحمه الله هو إلى التوثيق أميل لذلك فهو يلتقط عبارات التوثيق في الراوي التقاطاً بحيث يتناسى أقوال المضعفين له.

وأني لألمح في توثيق الشيخ نوع تساهل، وأظن أن هذا التساهل جاء من عدة أمور:

١ - كان الشيخ يعمل بقاعدة لا يقبل الجرح في الراوي إلا مفسراً، وهذا أمر لا إشكال فيه لكن الإشكال هو أن كتب الجرح والتعديل لا تذكر تفسير الجرح في غالب الأحيان، وهذا أمر مشكل أجاب عنه الأئمة بأجوبة لعل أقربها إلى الصواب -وارتضاه اللكنوي في الرفع والتكميل- هو: أن هذا الجرح الوارد في كتب الجرح والتعديل يوجب التوقف في قبول رواية الراوي حتى يترجح لنا فيه شيء، ويمكن أن نأخذ هذا من قول الشيخ: «ثقة تكلم فيه بلا حجة»، فالحجة لم تذكر في كتب الجرح والتعديل كما قلت.

٢ - أن الشيخ -رحمه الله- قد تأثر بالهيثمي في كتابه مجمع الزوائد فإنه -رحمه الله- كثيراً ما يصحح أحاديث أمثال هؤلاء الرواة الذين ذكرت والشيخ كثيراً ما يعتمد على الهيثمي في الحكم على الحديث والهيثمي -رحمةُ الله- عليه تعقبات كثيرة على كتابه مجمع الزوائد كما هو ملاحظ في مواطن كثيرة من كُتب الشيخ الألباني حفظه الله وغيره.

٣ - الشيخ رحمه الله قد اعتمد على سكوت البخاري وابن أبي حاتم، وابن حِبّان في التوثيق وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل.

٤ - وجدته كذلك يوثق التابعين دائماً، ما لم يرد فيهم جرح أو تعديل، كما يأتي هذا ولم أتعرض لأحكام الشيخ على الرواة بالجرح؛ لأني ذكرت أن عند الشيخ نوع تساهل في الحكم على الرجال، فلا شك إذن أنه لا يجرح إلا من كان

معروفاً بالجرح عند الأئمة.

سكوت البخاري وابن أبي حاتم على الراوي:

هذا الأمر لم نجد للمتقدمين فيه كلاماً لكن ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة «الجرح والتعديل» قال: «على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على من رُوي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله»[1].

فهذا صاحب الأمر يخبر أن هؤلاء لا يعرف فيهم شيئاً، فإذا وَجَد فإنه يلحقه بهم، فهو إذن لم يعرفهم.

[ولعل أول مَنْ صَرّح بأن سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن الراوي يعتبر توثيقاً له العلامة ظَفَر التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث» هو مقدمة لكتابه «اعلاء السنن»، حيث قال: «سكوت ابن أبي حاتم أو البخاري عن الجرح والتعديل في الراوي توثيق له»[2].

وقال أيضاً: «سكوت أبي زرعة أو ابن أبي حاتم عن الجرح في الراوي توثيق له»[3].

والشيخ أحمد شاكر جعل هذه قاعدة في كتبه، وسار عليها.

وهذه أمثلة تم أسوقها توضح ذلك:

محمد بن أبي حُميد قال الشيخ: هو الأنصاري مولى زيد بن ثابت زعم الذهبي

---

(١) (١/٣٨).

(٢) (ص٢١٨).

(٣) (ص ٢٤٨).

في «الميزان» أنه لا يعرف، وهو معروف ترجمه البخاري في الكبير فلم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، كفى بذلك معرفة وتوثيقاً[1].

عُبيد الله بن محمد بن هارون الفِريابي: قال: «فالظاهر أنه ثقة ولكن لم أجد له ترجمة إلا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، قال: «نزيل بيت المقدس روى عن سفيان بن عيينة سمع منه أبي ببيت المقدس ولم يذكر فيه جرحاً» [2].

وقال في موطن آخر: «أن العبدي هذا تابعي ثقة بتوثيق البخاري إذ لم يذكر جرحه، وبذكر ابن حبان إياه في «الثقات»»[3].

جعفر بن محمد بن خالد: قال الشيخ: «قال الطبري: ممن لا يعرف في أهل الآثار»، ونقل ابن كثير أن البخاري قال فيه: «لا يتابع على حديثه»، وكذلك نقل عنه الذهبي في «الميزان» وتبعه ابن حجر في «لسان الميزان»، لكنّ البخاري ترجم له في «التاريخ الكبير» فلم يقل فيه شيئاً من هذا، ولم يذكر فيه جرحاً، وكذلك ابن أبي حاتم لم يذكر فيه، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء، ونقل ابن حجر أن ابن حبان ذكره في الثقات. وأن يذكره البخاري دون جرح أمارة توثيقه عنده وهذان كافيان في الاحتجاج بروايته، ولئن لم يعرفه الطبري في أهل الآثار لقد عرفه غيره»[4].

غسان بن عُبيدالله: نقل الشيخ عن الهيثمي أنه قال: «وهو ضعيف، ووثقه ابن حبان وبقية رجاله «أي الإسناد» «رجال الصحيح» فتعقبه بقوله: «وترجمه ابن أبي

---

(١) تفسير الطبري: (٩٩/١).
(٢) تفسير الطبري: (٢٧/١).
(٣) تفسير الطبري: (٣٣/١).
(٤) تفسير الطبري: (٨٥/١).

حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً، وهذا امارة توثيقه عنده))[1].

سعيد بن خالد الخزاعي: قال الشيخ: ((وهو ثقة ذكره ابن حبان في ((الثقات))، وترجم له البخاري في الكبير وابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً))[2].

منذر بن المغيرة: قال الشيخ: قال أبوحاتم: ((مجهول ليس بمشهور)). لكن ذكره ابن حبان في الثقات كما قال الحافظ ابن كثير، وازيد على ذلك أنه ترجمه البخاري في الكبير، فلم يذكر جرحاً فهو عنده معروف وثقة، وهذا كافٍ في قبول روايته وصحتها))[3].

سرور بن المغيرة بن زاذان: قال: ذكره ابن حبان في الثقات وترجمه البخاري في الكبير وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحاً))[4].

أبوالحارث الغفاري: قال الشيخ واسناد الحديث صحيح إلا أن الحافظ ابن كثير اعلّه هنا بقوله: ((وأبو الحارث غير معروف أيريد التابعي راويه عن أبي هريرة وهو الحارث الغفاري ولكنه معروف، عرفه البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحاً، ثم هو تابعي وهم على الثقة حتى يستبين جرح واضح[5].

ومن الأمثلة الغريبة على هذا الأمر ما قاله الشيخ عند الحديث رقم (٦٤٩) في ((المسند)): ((اسناده حسن، أزهر بن راشد الكاهلي ضعفه ابن معين، وقال أبوحاتم: مجهول لكن ترجم له البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً)).

---

(١) عمدة التفسير: (١/٦٠).

(٢) عمدة التفسير: (١/٨٨).

(٣) عمدة التفسير: (٢/١١٠).

(٤) عمدة التفسير: (١/١٦٥).

(٥) عمدة التفسير: (٢/١١٨).

فأخذ بسكوت البخاري رغم تضعيف ابن معين له وتجهيل أبي حاتم له!!

وممن أخذ بهذه القاعدة وتوسع فيها الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، حيث ذهب إلى أن سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقاً له، ذكر هذا في رسالة له ضمنها تحقيقه على «الرفع والتكميل»(١).

والناظر في منهج علماء الحديث يجدهم يعتبرون أن سكوت البخاري وابن أبي حاتم على الراوي دليل على جهالته وعدم معرفته.

فهذا ابن القطان الفارسي رحمه الله قال عن حديث: «وعلته الجهل بحال موسى بن أبي إسحاق، وذكره ابن أبي حاتم ولم يُعرف من أمره بشيء، فهو عنده مجهول»(٢).

وقال أيضاً في تعليقه على حديث آخر: «كل من في هذا الإسناد معروف إلا محمد بن الحصين، فإنه مختلف فيه، مجهول الحال، ولم يُعرِّف البخاري ولا ابن أبي حاتم في حاله بشيء فهو عندهما مجهول»(٣).

وهذا الحافظ ابن كثير في تفسيره، ذكر حديثاً فيه موسى بن جَبْر وقال: «موسى بن جَبْر ذكره ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا فهو مستور الحال»(٤).

وقال ابن دقيق العيد في كتابه «الإمام» عن «عبدالرحمن بن سعد بن عمار»: «ولم

---

(١) (ص٢٣٠-٢٤٨).
(٢) نصب الراية: (١/٢٢٠).
(٣) انظر نصب الراية: (١/٣٥٥-٣٥٦).
(٤) تفسير ابن كثير: (١/١٤٣)

يذكر ابن عدي عبدالرحمن هذا بجرح ولا تعديل فهو مجهول عنده»[1].

ويرى أيضاً الحافظ محمد بن علي بن حمزة الحسيني بأن من سكت عنه البخاري أو ابن أبي حاتم يكون مجهولاً، وذلك في كتابه «التذكرة برجال العشرة» فقد جَهّل جماعة من الرواة ذكرهم البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه شيئاً مثل، أخْشَن السدوسي وروح بن عابد الشامي، وسويد بن الحارث، وعبدالله بن عباد الأنصاري، وهذا الحافظ الذهبي رحمه الله تكلّم وجهّل جماعة من الرواة سكت عنهم البخاري أو ابن أبي حاتم، فقد ترجم لإياس بن نُذير فقال: ذكره ابن أبي حاتم وبيّض، مجهول وترجم لإسحاق بن يحيى الكلبي، وقال: لا يعرف، وقد ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه وترجم لمحمد بن إبراهيم الباهلي، وقال: مجهول. وترجمه البخاري وسكت عنه وكذلك الحافظ ابن حجر فقد حكم بجهالة جماعة من الرواة من هذا النوع.

فقد ترجم لإياس بن منذر وقال: ذكره ابن أبي حاتم وبيّض، فهو مجهول، وترجم لمحمد بن الحسين وقال: مجهول، وقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكت عنه، وترجم لعثمان بن زفر الجهني، وقال: مجهول، وترجمه البخاري وسكت عنه وترجم لإسحاق بن عبدالله بن جعفر الهاشمي، وقال: «مستور»، وترجمه البخاري وسكت عنه

ومما يجدر التنبيه عليه أن الشيخ العلامة الألباني –حفظه الله– يرى أن سكوت البخاري وابن أبي حاتم على الراوي يُعتبر تجهيلاً له، وهذا واضح في كُتُبه.

---

(١) انظر نصب الراية: (١/٢٧٤).

توثيق ابن حبان:

يعتبر ابن حبان أن الرجل إذا لم يجرح، ولم يعدل، ولم يأت بمتن منكر، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة فهو عنده ثقة.

قال الحافظ ابن حجر: ((وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه على العدالة الى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب ابن حبان الذي ألفّه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبوحاتم وغيره أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه جرح إذا التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب عنهم))[1].

وللعلامة الشيخ المعلمي اليماني كلام في توثيق ابن حبان، يقول -رحمه الله-: ((والتحقيق أن توثيقه على درجات.

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: ((كان متقناً)) أو ((مستقيم الحديث)) أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

---

(١) مقدمة لسان الميزان: (١/١٤).

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: مادون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل[1].

قال الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني معقباً على كلام المعلمي: «هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً غير أني قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحياناً.. ثم ذكر كلاماً مفاده أن إنفراد ابن حبان بتوثيق راو يذكر في الميزان أو التقريب على أنه «مجهول» أو «مقبول»، وهذا في التقريب خاصة[2].

وكتاب الثقات لابن حبان عليه ملاحظات كثيرة:

[١ – فقد ذكر فيه بعض الكذابين، منهم عمرو بن زياد بن عبدالرحمن بن ثوبان (الثقات ٨/٤٨٨). وقد قال فيه أبوزرعة الرازي وابن الجوزي والذهبي: كان كذاباً (الميزان ٢/٢٦٠). وحامد بن آدم المروزي وقال: وربما أخطأ (الثقات ٨/٢١٨).

(١) التنكيل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل: (١/٤٣٧،٤٣٨).

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة السابقة.

وقد كذّبه ابن المبارك والجوزجاني وابن معين وابن عدي، قال ابن حجر: ولقد شان ابن حبان الثقات بإدخال هذا فيهم، (لسان الميزان ٢/١٦٣، وميزان الاعتدال ١/٤٤٧).

٢ - أنه تناقض في بعض الرواة، فذكرهم في الثقات وذكرهم في المجروحين منهم أفلح بن سعيد الأنصاري ذكره في الثقات (٨/١٣٤) ثم ذكره في المجروحين (١/١٧٦-١٧٧) وقال: يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به.

والحكم مصعب المخزومي ذكره في الثقات (٦/١٨٧) وقال: يخطيء وذكره في المجروحين (١/٢٤٩)، وعلي بن هاشم بن البريد، ذكره في الثقات (٧/٢١٣-٢١٤) وفي المجروحين (٢/١١٠).

٣ - أنه ذكر فيه أناس لا يعرفهم، فقد ذكر محمد بن سعيد، وقال: لا أدري من هو (٥/٣٦٧) ومحمد أبوعبدالله الأسدي، قال: لا أدري من هو (٥/٣٧٠).

وعمر الدمشقي قال: لا أدري من هو ولا ابن من هو (٧/١٨٨).

٤ - وقد ذكر رواة ضعفهم من قبل حفظهم، مثل عبيدالله بن الأخنس، قال: يخطئ كثيراً (٧/١٤٧)، وعمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر قال فيه: كان ممن يخطئ (٧/١٦٨)].

هذا حال كتاب ثقات ابن حبان، وقد اعتمد -رغم هذا- عليه الشيخ أحمد شاكر في مواطن كثيرة، وقد ضربت أمثلة من قبل في المبحث السابق، وقد كان يذكر فيها توثيق ابن حبان للراوي ويعتمد على ذلك.

ومن الأمثلة كذلك [حديث رقم (٢١٢) في «المسند» قال: إسناده صحيح، محرر بن أبي هريرة ذكره ابن حبان في الثقات.

وفي رقم (٢٠٦) في ((المسند)) قال: إسناده صحيح.. حكيم بن شريك الهذلي: ذكره ابن حبان في الثقات وجهله أبوحاتم!!

وفي حديث رقم (٦٦٥١) قال: إسناده صحيح راشد بن يحيى المعافري: ثقة ذكره ابن حبان في الثقات..].

ومن أغرب ما وقع للشيخ رحمه الله أنه صحح حديث: ((لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه)) مع أن في إسناده ((أبوثِفَال المُرّي)) وقد نقل الشيخ نفسه عن ابن حبان قوله فيه: ((في القلب من حديثه هذا فإنه قد اختلف عليه فيه))[1].

هذا وقد عقدت مقارنة بين رواة ثقات وثقهم ابن حبان -ذكرهم الشيخ ((أحمد شاكر)) في ((المسند)) وأخذ بتوثيقه وبين قول الحافظ ابن حجر في التقريب.

عمير مولى عمر	المسند (١/١٩١)	في التقريب مقبول (٤٣٢)
عاصم بن عمرو	المسند (١/١٩١)	صدوق رمي بالتشيع (٢٨٦)
محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة	المسند (١/١٩٤)	ضعيف كثير الإرسال (٤٩٣)
حكيم بن شريك	المسند (١/٢٤٣)	مجهول (١٧٧)
محرر بن أبي هريرة الدوسي	المسند (١/٢٤٧)	مقبول (٥٢١)
عيسى بن سنان الحنفي	المسند (١/٢٦٨)	لين الحديث (٤٣٨)
عبيد بن آدم	المسند (١/٢٦٨)	صدوق (٣٧٦)
زهير بن سالم العنسي	المسند (١/٢٨٢)	صدوق فيه لين (٢١٧)

(١) جامع الترمذي: (١/٣٧-٣٨).

• إذن يلاحظ أن من وثقهم ابن حبان وانفرد بذلك إما أن يكونـوا مجهولـين أو في الغالب ضعفاء.

توثيق التابعين

الشيخ أحمد شاكر رحمه الله يوثق كل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديـل ويصحـح حديثه، فقد قال في ترجمة أبي الحارث الغفاري: ((ثم هو تابعي، وهم على الثقة حتى يستبين جرح واضح))[1].

[وقال عند حديث رقم (٢٣٠٨) في المسند: إسناده حسـن .. ميمـون المكـي.. وهو تابعي كما ترى فأمره على السِّتر والعدل حتى يتبين فيـه جـرح فلذلـك حسـنا حديثه..)).

وعند حديث (٢١٨١) قال: إسناده حسن.. أبوكعب مولى ابـن عبـاس لم أجـد فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو تابعي حاله على الستر حتى يتبين، فلذلك حسن الحديث، وقد ترجم له الحافظ في التعجيل وقـال: فيـه جهالـة، قـال أبوزرعـة: لا يسـمى ولا يعرف إلا في هذا الحديث..)).

وعند حديث (٦٦٠٥) قـال: إسـناده حسـن، عبدالرحمـن بـن مريـم الخولانـي: ترجمه الذهبي في الميزان والحسيني في ((الإكمال)) وقال: مجهول ونسب الحسيني ذلك لأبي حاتم والحافظ ابن حجر تبع في ((لسان الميزان)).. فهـذا تـابعي قديـم مخضـرم لم يذكر بجرح فحاله على الستر حتى يتبين..)) وعند حديث (٦٢٣٣) قـال: إسـناده صحيح ((..ثم عمران الأنصاري هذا تابعي عـرف اسمـه وشـخصه فهـو علـى الثقـة والستر وان جهل نسبه واسم أبيه!)).

---

(١) عمدة التفسير: (١١٨/٢).

وانظر الأحاديث رقم (٦٩٣) و(٤٥٣) و(٥٠٤) و(٦٤٩) و(٦٥٧) و(٦٩٢) و(١٧٨٦) وغيرها كثيراً جداً قوّاها بناءً على هذه القاعدة].

والقول بتوثيق كل تابعي مذهب غريب عجيب، نعم قد يكون هناك بعض العلماء يُحسِّنون حديثاً أو أكثر لهؤلاء، وخاصة إذا لم يذكر فيه شيء، أما أن يقال فيه مجهول ثم يُحَسَّن حديثه أو يصحح فهذا عجيب!

فهذا ميزان الاعتدال وتقريب الحافظ ابن حجر فيها طائفة كبيرة جداً ممن حُكِم عليه بالجهالة من التابعين، الكبار أو الصغار.

[ففي تقريب التهذيب: حُريث بن ظهير، مجهول العين، حُصين بن نمير الكندي، مجهول العين سمرة بن سهم القرشي مجهول العين، محمد بن أفلح بن المغيرة، مجهول العين، هرمي بن عبدالله، مستور، عبدالرحمن بن جرهد، مجهول الحال، عبدالرحمن بن عجلان، مجهول الحال، عبدالرحمن بن أبي كريمة مجهول الحال، لهيعة والد عبدالله، مستور، المغيرة بن أبي قرة، مستور، هشام بن يحيى، مستور وغيرهم كثير].

العلل

علم العلل فن دقيق لا يتكلم فيه إلا من كان عنده إطلاع واسع على السنة، وهذا العلم لم يمهر فيه إلا فئة قليلة على مد العصور، وقد ضرب فيه الشيخ أحمد شاكر بسهم وافر لا أقول أن الشيخ عالم علل، وإنما له لفتات ووقفات تدل على أن عنده إطّلاع، وكلام الشيخ في تعليل الحديث دليل على قولي. وسأذكر مثالاً واحداً وأحيل على أمثلة أخرى.

في «المحلى» قال ابن حزم: «فإن قيل قد قال رسول الله ﷺ ما رويتموه عن طريق شعبة عن سِمَاك عن عَلقمة بن وائل عن أبيه قال: ذكر طارق بن سويد أو

سويد بن طارق: «أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه ثم سأله فنهاه، فقال: يا نبي الله إنها دواء، فقال النبي ﷺ: (لا ولكنها داء).. قال فهذا كله لا حجة لهم فيه؛ لأن حديث علقمة بن وائل إنما جاء من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين شَهِد عليه بذلك شعبة وغيره».

قال الشيخ: «سِمَاك بن حرب ثقة، وكان تغّير في آخر حياته فربما لُقّن، لذلك كان مَنْ سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان، فحديثهم صحيح مستقيم، وهذا الحديث رواه مسلم وأبوداود والترمذي والطيالسي وأحمد كلهم من طريق شعبة عن سماك بن حرب عن علقمة بن وائل عن أبيه وفي لفظ أحمد: «أنه شهد النبي ﷺ»، ورواه أحمد أيضاً من طريق إسرائيل عن سماك وفي جميع هذه الروايات الحديث من رواية وائل بن حجر، ورواه أحمد وابن ماجة من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن علقمة عن وائل عن طارق بن سويد فجعله حماد من مسند طارق، وهو محتمل إلا أني أرجح خطأ حماد في هذا، فقد خالفه شعبة وإسرائيل وهما أحفظ منه، فجعلاه من مسند وائل بن حجر والد عَلْقمة، ويؤيد هذا أن علقمة روى الشك في اسم طارق بن سويد، فلو كان روى عنه الحديث مباشرة لرفع هذا الشك»[1].

أقول: قد اخترت هذا المثال وإن كانت العلة فيه ليست بذاك، وذلك لأن الشيخ يسهب كثيراً في الحديث عن هذا الأمر فاخترت هذا المثال القصير، وفيما ذكرت عند حديثي عن سنن الترمذي كفاية من الأمثلة.

أما الأمثلة الدقيقة التي تبين مقدار علم الشيخ فإليك إحالاتها: حديث النبي ﷺ: (من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله إلا ا اللهم اجعلني من

(١) انظر المحلى: (١/١٧٥).

التوابين واجعلني من المتطهرين)) زعم الترمذي أنه مضطرب فحقق الشيخ أنه غير ذلك ببحث دقيق فانظره[١].

وحديث الوضوء من مس الذكر[٢].

وحديث في عدم نقض الوضوء لتقبيل الزوجة[٣].

وحديث كفارة إتيان المرأة الحائض، وهو تحقيق رائع[٤].

وانظر تحقيقاً رائعاً للشيخ في رد العلة عن أكثر الأسانيد دوراناً في تفسير الطبري، وهو يدل على فهم ثاقب عميق[٥].

وانظر علة دقيقة في ((المحلى))[٦].

إزالة إشكالات إسنادية:

هذا العنوان أخذته من قول الشيخ -رحمه الله- في مواطن متفرقة: وهذا إسناد مشكل، فقد يكون الإسناد مركباً يحتاج إلى بيان وتوضيح، وقد يكون في الإسناد عطف بين الرواة والعطف ليس على ظاهره، بل هو عطف قريب على بعيد، وقد يكون في الاسناد راو ليس موجوداً في الرواة، ولا يعرف أحد من الرواة بهذا الاسم.. وهذه الأمور وغيرها يطلق عليها الشيخ إشكالات إسنادية، **فمن الامثلة:**

---

(١) الجامع: (١/٧٩-٨٣).
(٢) الجامع: (١/١٢٦-١٢٩).
(٣) جامع الترمذي: (١/١٣٥-١٣٨).
(٤) الجامع: (١/٢٤٦-٢٥٤).
(٥) تفسير الطبري: (١/١٥٦/١٦٠).
(٦) (١/٦٣).

قال الطبري حدثنا أبوكُريب قال حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله بن عيسى بن أبي ليلى -[و]- عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن أُبَيّ قال..

قال الشيخ: «وقع هنا خطأ بحذف واو العطف قبل قوله: عن ابن أبي ليلى عن الحكم في الإسناد وهما اثنان بل ثلاثة:

فالأول: صرح باسمه فيه وهو عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، والثاني محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، والثالث عبدالرحمن بن أبي ليلى التابعي.

فالطبري روى هذا الحديث عن أبي كريب محمد بن العلاء عن وكيع بن الجراح، ثم يفترق الإسنادان فوق وكيع، فرواه وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله بن عيسى بن أبي ليلى وهو عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ورواه وكيع أيضاً عن ابن أبي ليلى وهو محمد ابن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن الحكم وهو الحكم بن عتيبة ثم يجتمع الإسنادان مرة أخرى فيرويه عبدالله بن عيسى عن جده عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب، كالإسنادين الماضيين، ويرويه الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى وهو عبدالرحمن عن أبي بن كعب، وهذا إسناد ظاهره الاتصال»[1].

وهذا مثال آخر للفائدة:

قال الإمام أحمد حدثنا يزيد قال أخبرنا همام عن فرقد السّبخي، وعفان قالا حدثنا مُرَّة الطيب عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ.. قال الشيخ: «وفي إسناده إشكال يجب بيانه فإن عفان هو ابن مسلم الصَّفّار، وهو شيخ أحمد بن حنبل وتلميذ

---

(١) انظر تفسير الطبري: (١/٣٧-٣٨).

همام بن يحيى فليس المراد ما يوهمه ظاهر الإسناد أن هماماً يروي عن فَرْقد السبخي وعفان معاً كلاهما عن مرة الطيب فإن هذا غير معقول))[1].

نقد المتن

قضية نقد المتن من الأمور التي انتقدها بعض المستشرقين وأذنابهم على المحدثين، وقالوا: إنهم لم يهتموا بهذه القضايا. وجعلوا اهتمامهم منصباً على الإسناد فقط، وقد رد عليهم السباعي في كتابه جزاه الله خيراً.

هذا وقد ورد في بعض تعليقات الشيخ على الأحاديث وردّها من جهة المتن، وإن كان الشيخ لم يعتني بذلك وإنما هي أمثلة قليلة ذكرها، هذا أحدها: ففي ((المسند)) حديث.. قال لنا ابن عباس: قلت لعثمان بن عفان ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطراً. قال ابن جعفر ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ووضعتموها في السبع الطوال؟ ما حملكم على ذلك؟ ((فذكر عثمان أن النبيﷺ كان إذا نزل عليه شيء قال ضعوه في السورة التي يقال لها كذا))، وجاء في آخر الحديث عن عثمان ((وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر الزمان. فكانت قصتها شبيهاً بقصتها فقبض رسول اللهﷺ ، ولم يبين لنا أنها منها، وظننت أنها منها، ومن ثم قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطراً: بسم الله الرحمن الرحيم. قال ابن جعفر: ووضعتها في السبع الطوال.

قال الشيخ –بعد أن بين انفراد يزيد الفارسي وهو راو ضعيف بهذا الإسناد–

(١) انظر المسند: (١/١٦٩)، وانظر أمثلة أخرى في تفسير الطبري (١/٤٥)، والمسند: (١/٢٢٨).

قال: «فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور كأنّ عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وما شاء من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث، قال السيوطي في «تدريب الراوي» في الكلام على أمارات الحديث الموضوع: أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنّة المتواترة أو الإجماع القطعي.. وقال الخطيب في كتابه الكفاية: ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة، والفعل الجاري مَجْرَى السُّنة، وكل دليل مقطوع به»[1].

استدراكاته وتعقباته على العلماء:

لقد شاء الله سبحانه أن يجعل الخطأ من طبائع البشر، فمهما بلغ الانسان من العلم لا بد أن يخطئ، وتعقبات العلماء بعضهم على بعض أكثر من أن تحصى، ولما كان الشيخ أحمد شاكر نهج منهج سلف هذه الأمة أن كل واحد يؤخذ منه قوله ويرد، نجده قد استدل على العلماء السابقين في مواطن كثيرة من كتبه، وهو أمر واضح عنده، لذا عقدت له مبحثاً. **فمن الأمثلة:**

قال الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ..

فقال الشيخ: «أعلهُ الحافظ ابن حجر بعلة ضعيفة فقال: لم يسمعه ابن عيينة من سعيد ولا سعيد من قتادة، وهذه دعوى وأين الدليل عليها، ومع ذلك فقد صرح

---

(١) المسند: (١/٣٢٩-٣٣٠).

ابن عيينة فيها بالسماع، ففي رواية الحاكم في المستدرك: قال سفيان: وحدثنا سعيد بن أبي عروبة. ولذلك صرح الحاكم بتصحيح الحديث وأقره الذهبي فلم يتعقبه في تصحيحه))[1].

وقال في موطن آخر: ((وهو -أي الحديث- في المستدرك وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وهو عجب منهما فإنَّ انقطاع إسناده بيّن[2].

وقال أيضاً: ((وهذا الحديث مما ادعى فيه بعض الحفاظ أنه موضوع منهم الحافظ العراقي وقد أطال الحافظ ابن حجر في الرد عليه لاثبات أن له أصلاً في كتاب ((القول المسدد)) وفي كثير مما قال تكلّف ومحاولة[3].

وقال في موطن آخر: ((والعجب أن يذكر الحافظ هذا الحديث في الفتح وينسبه للطبراني ثم يسكت عن بيان علته، وضعفه (وقد حكم عليه الشيخ بالوضع)[4].

الفوائد:

كتب الشيخ -رحمه الله- لا تخلو من فوائد متناثرة سواء في الرجال أو في الحديث أو التفسير، لذلك أحببت أن أذكر بعضاً منها على سبيل الإيجاز فمنها قوله: ((واعلم أن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى كان أصغر من ابن أخيه عبدالله بن عيسى بن أبي ليلى، وكان يروي عنه، ولا يروي عن أبيه عبدالرحمن إلا

---

(١) جامع الترمذي: (١/٤٤).
(٢) المسند: (١/١٨٢).
(٣) المسند: (١/٢٠٢).
(٤) تفسير الطبري: (١/٢٤)، وانظر أمثلة في جامع الترمذي: (١/٥٨ و٦٩)، وتفسير الطبري: (١/٢٢ و٢٨)، والمسند: (١/١٥٦ و١٩٨ و٢١٤ و٢٢٥).

بالواسطة، وأما ابن أخيه عبدالله بن عيسى فقد أدرك جده وروى عنه مباشرة[1].

وقال في موطن آخر: «ولا نعرف لابن مسعود في الولد إلا اثنين: عبدالرحمن وفي سماعه من أبيه خلاف، والراجح أنه سمع منه، وأبوعبيدة واسمه عامر ولم يسمع من أبيه تركه صغيراً[2].

وقال: «أبوصالح باذان، ويقال: باذام، هو مولى أم هانئ بنت أبي طالب وهو تابعي (ثقة)، ومن تكلم فيه فإنما تكلم لكثرة كلامه في التفسير وفي رواية الكلبي عنه[3].

وقال: «قال الحافظ في الفتح: وقد أعله قوم «أي الحديث» بسماك بن حرب؛ لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة ولا يحتمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم»[4].

زيادة الثقة:

هذا الموضوع فيه خلاف معروف بين المحدثين والفقهاء، وبعد أن ذكر الشيخ عن ابن كثير أن زيادة الثقة مقبولة، قال: «وهو الحق الذي لا مرية فيه؛ لأن زيادة الثقة دليل على أنه حفظ ما غاب عن غيره ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكذلك الحكم فيما إذا روى الراوي حديثاً واحداً مراراً واختلفت روايته: فرواه

---

(١) تفسير الطبري: (١/٣٩).
(٢) تفسير الطبري: (١/٦١).
(٣) تفسير الطبري: (١/٩١).
(٤) جامع الترمذي: (١/٩٤).

مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً أو مرة موصولاً ومرة مرسلاً، فالصحيح تقديم الرواية الزائدة إذ قد ينشط الشيخ، فيأتي الحديث على وجهه وقد تعرض له ما يدعوه إلى وقفه أو إرساله فلا يقدح النقص في الزيادة))[1].

وبين في موضع آخر أن زيادة الثقة يؤثر فيها كثرة العدد والحفظ والإتقان.

فقال: ((والظاهر عندي أن حماد بن سلمة هو الذي انفرد بزيادة عبادة في الإسناد، ولعل هذا هنا سهو منه فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل دون هذه الزيادة، وهم أكثر منه عدداً وأحفظ وأشد اتقاناً))[2].

وهذا الكلام حقيق فإن الزيادة من الثقة مقبولة إذا كان حافظاً مبرزاً في الحفظ، كما قال الإمام الترمذي[3].

ولذلك فهي غير مقبولة دائماً والقرائن لها دور في القبول، وهذا أمر يقرره الشيخ في قوله: ((نعم قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه وهو من النادر الذي لا تبنى عليه قواعد))[4].

وأخيراً فقاعدته في زيادة الثقة من حيث القبول والرد هي: ((وإنما ترد الزيادة التي رواها الثقات إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه وأكثر مخالفة لا يمكن الجمع بين الروايتين، فلتكن هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيراً في الكلام

---

(١) الباعث: (ص٥).

(٢) تفسير الطبري: (١/٣٥).

(٣) انظر شرح علل الترمذي: (ص٢٣٩).

(٤) الباعث الحثيث: (٦٠).

على علل الحديث»[1].

فخلاصة الأمر أن الشيخ يقول بقبول زيادة الثقة إلا حيث وجدت قرائن تمنع من قبولها، وهو رأي موافق تقريباً لرأي المحدثين في هذا الموضوع.

المعاصرة والاعتماد عليها في قبول الرواية:

هذا الموضوع موضع خلاف طويل فصله الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ودافع عن قوله: «الذي ينص على عدم اشتراط ثبوت السماع في الرواية إذا كان الراوي معاصراً للذي روى عنه، وأمكن اللقاء بينهما مع انتفاء التدليس».

وقد شنع رحمه الله على المخالف وقد بحث الإمام ابن رجب هذا الموضوع بحثاً مستفيضاً يرجع إليه في شرح العلل، والشيخ أحمد شاكر تبع الإمام مسلم في هذه المسألة، فهو يكتفي بالمعاصرة في كثير من الإسناد، ولكن وقع منه بعض الخلل في هذا الموضوع. ابنه عليه عند ذكر الأمثلة.

قال الترمذي حدثنا يحيى بن سعيد عن عوف قال: ثنا خلاس عن أبي هريرة والحسن عن النبي ﷺ.

قال الشيخ: «وهذا إسناد صحيح متصل من حديث أبي هريرة. خلاس- بكسر الخاء المعجمة، وتخفيف اللام وآخره سين مهملة –بن عمرو تابعي ثقة اختلفوا في سماعه من أبي هريرة، وهو معاصر له بكل حالة وهو كاف في اتصال الإسناد كما هو معروف»[2].

---

(١) المحلى: (١/٢٢٧).
(٢) جامع الترمذي: (١/٢٤٤).

قال أبو عيسى قال محمد: أبوإدريس لم يسمع من عمر شيئاً.

قال الشيخ: «أبوإدريس الخولاني اسمه «عائذ الله بن عبدالله»، وهو من كبار التابعين، وقد اختلف سماعه من معاذ بن جبل، وقال ابن عبد البر: «سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره»، وهو يشير إلى ماورواه مالك عن أبي حازم عن أبي إدريس الخولاني قال: «دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق الثنايا فسألت عنه؟ فقالوا: معاذ. فلما كان الغد هجرت فوجدته يصلي فلما انصرف سلمت عليه» الحديث، ومعاذ مات سنة (١٨هـ) وعمر مات سنة (٢٣هـ). فقد أدركه إدراكاً بيناً والبخاري يشدد في شرطه في الرواية ويشترط اللقي، وسائر المحدثون يخالفونه ويكتفون بالمعاصرة إذا كان الراوي ثقة وبريئاً من التدليس، وهكذا أبوإدريس رحمه الله»[١].

وقال: عبدالعزيز بن النعمان وثقه ابن حبان، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من عائشة، وهذا غير جارح كما هو معروف والمعاصرة تكفي.

أقول: توسع الشيخ رحمه الله في موضوع المعاصرة، فالإمام مسلم ومن وافقه اشترطوا في المعاصرة إمكانية اللقاء، فإذا نص أحد العلماء على عدم سماع راو من آخر، فهذا يدل على عدم اللقاء وحينئذٍ المعاصرة ولا تكفي، فالمعاصرة شيء وعدم السماع شيء آخر، إذن فرد الشيخ في المثالين الأخيرين انتفاء السماع بوجود المعاصرة رد مردود.

هذا وقد ذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي أن أبا أمامة بن سهل قد أدرك

---

(١) جامع الترمذي: (٧٩/١).

النبي ﷺ، ومع هذا لم يثبت له سماع من عمر[1]. وللشيخ من مثل هذا في مواطن كثيرة من كتبه.

قول الترمذي: ((حسن صحيح)).

سبق أن ذكرت أن مصطلحات الترمذي بحاجة إلى دراسة دقيقة لما فيها من خلاف بين العلماء في تحديد مفهومها، ومن أكثرها اختلافاً بين العلماء هو قول الترمذي ((حسن صحيح))، وقد ذكرت أن الشيخ رغم تحقيقه لجامع الترمذي إلا أنه لم يحقق في مصطلحات الترمذي، إلا أنه وجدته في تحقيقه على ألفية السيوطي يقول عن هذا المصطلح: ((والذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي ((حسن صحيح)) عقب أحاديث كثيرة في سننه فيها تكلف ظاهر، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي به من الحسن إلى الصحة))[2].

أما في الباعث الحثيث فقد نقل كلام الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة، حيث يقول: ((والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح، فيجامعه وينفرد عنه في معنى المقبول المعمول به الذي يقول مالك في مثله: ((وعليه العمل ببلدنا)) وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي ((صحيحا))، فقط وهو مثل ما يرويه مالك في موطئه، ويقول: ((وليس عليه العمل))، وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث، وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم فيسمي هذه الأحاديث المقيدة بالعمل حساناً سواء صحت أو نزلت

---

(١) (٢/٥٩١).
(٢) (ص١٩).

عن درجة الصحة، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت»[1].

نقل هذا الكلام ولم يتعقبه بشيء وهو كلام ليس عليه أدنى دليل.

والأمثلة التي ترده كثيرة، مع أن كلام الشيخ الذي نقلته أولاً أدق وأمتن، وإن كان بحاجة إلى تحرير.

وهناك رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية عُنيتْ بمصطلحات الترمذي، خلاصتها: أنه لا فرق بين «حسن صحيح» «وصحيح»، وإنما هو تغيير في العبارة فقط، وإن ما قاله العلماء أغلبه مُتكّلف بعيد عن مقصود الترمذي، والله أعلم.

رواية الحديث الضعيف والعمل به :

رواية الحديث الضعيف تجوز عند العلماء في غير بيان بشرط أن تكون بصيغة التمريض، وبشرط أن لا يكون ضعفه شديداً، لكن الشيخ يرى غير هذا، حيث يقول: «وقد أجاز بعضهم رواية الضعيف من غير بيان ضَعْفه بشروط (ثم ذكرها والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث واجب في كل حال؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح خصوصاً، إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك».

وأما العمل بالحديث الضعيف فقد ذهب كثير من العلماء إلى جواز العمل به بشروط معروفة، في كتب المصطلح، ومنهم من ذهب إلى عدم الجواز مطلقاً مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، والشاطبي، وقد فصل القول فيه تفصيلاً دقيقاً حري أن يُرْجع إليه، وقد كتب في هذا الشيخ العلامة الألباني في مقدمة كتابه «صحيح الترغيب والترهيب».

---

(١) (ص٤٢).

وفي هذا يقول الشيخ أحمد شاكر: «ولا فرق بين الأحكام وفضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن»[1].

وقبل أن أختم بحثي عن الشيخ أحمد شاكر أحببت أن أذكر موقفه من المستشرقين حيث أنهم قد حملوا في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن حملة شرسة على السنة، حيث أن هدم السنة هَدْم لركن أساسي من أركان هذا الدين، لكن علماء الأمة كانوا بالمرصاد فردوا عليهم وكشفوا زيفهم وضلالاتهم، فخرجت السنة ناصعة بيضاء لا تشوبها شائبة، ومن أشهر مَنْ رد عليهم المرحوم الدكتور مصطفى السباعي الذي كان له معهم جولات، حيث زارهم في عقر دارهم.

أما الشيخ أحمد شاكر فقد كتب تعليقات على دائرة المعارف الإسلامية، تحدث عنهم في مقدمة جامع الترمذي.

فقد بدأ وأنصفهم، ووضعهم في موضعهم حيث قال: «وتمتاز طبعاتهم بوصف الأصول التي يطبعون عنها وصفاً جيداً، يُظهر القارئ على مدى الثقة بها أو الشك في صحتها؛ ليكون على بصيرة من أمره، وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً بلغ ما بلغ من الصحة والاتقان»[2].

ثم تحدث عن غلو الناس بهم وأبحاثهم فقال: «ثم غلا قومنا غلواً غير مستساغ في تمجيد المستشرقين، والإشادة بذكرهم، والاستخذاء لهم، والاحتجاج بكل ما

---

(١) الباعث الحثيث: (ص٨٦).

(٢) جامع الترمذي: (١٨/١٧).

يصدر عنهم من رأي خطأ أو صواب يتقلدونه ويدافعون عنه، ويجعلون قولهم فوق كل قول وكلمتهم فوق كل كلمة إذ رأوا أنهم أتقنوا صناعة من الصناعات، صناعة تصحيح الكتب، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد أحد من أساطين الإسلام»[1].

ثم بيّن –رحمه الله– مقصد المستشرقين وهدف أبحاثهم فقال: «وجهلوا أو نسوا أو علموا وتناسوا أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأقل أبحاثهم في الإسلام وما إليها إنما تصدر من هوىً وقصدٍ دفين، وأنهم كسابقيهم يحرفون الكلم عن مواضعه، وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط، نعم إن منهم رجالاً أحرار الفكر لا يقصدون إلى التعصب ولا يميلون مع الهوى، ولكنهم أخذوا العلم من غير أهله، وأخذوه من الكتب وهم يبحثون في لغة غير لغتهم وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم، وعلى أسس غير ثابتة وضعها متقدموهم ثم لا يزال ما نشأوا عليه واعتقدوا يغلبهم، ثم ينحرف بهم عن الجادة، فإذا هم قد ساروا في طريق آخر غير ما يؤدي إليه حرية الفكر والنظر السليم»[2].

وطعون المستشرقين بالسنة كثيرة أذكر أمرين هامين، وَرَدّ الشيخ عليهم.

الأمر الأول: كثرة الأحاديث الموضوعة في حديث النبي ﷺ بسبب نشأة الفرق، مما يؤدي إلى التشكيك في السنة بأن أكثرها موضوع قال أصحاب دائرة المعارف الإسلامية: «ومع مضي الزمن ازداد ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل شيئاً فشيئاً في عدده وفي غزارته، وفي القرون الأولى التي تلت وفاة الرسول ﷺ عظم الخلاف بين المسلمين على جملة من الآراء في مسائل تختلف طبعائها أشد الاختلاف،

(١) جامع الترمذي: (١/١٩).
(٢) جامع الترمذي: (١/١٩).

وعملت كل فرقة على تأييد رأيها على قدر ما تستطيع بقول تقرير منسوب إلى النبي ﷺ، ومن استطاع أن يرد رأيه على أثر من آثار النبي فهو على حق من غير شك، ولهذا كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض في سنة محمد ﷺ.

قال الشيخ رداً على هذا: ((أما أنه وجد بعض الكذابين الوضّاعين الذين افتروا أحاديث على النبي ﷺ، وأما أنه قد وجد بعض المغفلين الذين دخلت عليهم هذه الأحاديث، فظنوها صحيحة وقبلوها ودخلت عليهم الإسرائيليات فظنوها تصلح إيضاحاً تاريخياً؛ لبعض ما جاء مجملاً من أخبار السابقين في القرآن والسنة الصحيحة، وأما أنه وقعت أغلاط من بعض الرواة الصادقين في بعض الروايات، أما هذا كله فلا شك في وقوعه، وهو الذي قام علماء الحديث بهذا المجهود الضخم الهائل في سبيل بنائه فوزنوا الرجال ورواة الحديث بميزان العَدْل والمعرفة، وبحثوا في سيرتهم الشخصية فقبلوا من ثبت عندهم أنه عدْل لا تشوب سيرته شائبة من خلق أو دين أو أمانة، وبحثوا رواياتهم ونقدوها فرفضوا من كثر خطؤه، وكثر في رواياته المخالفة لرواية غيره من الثقات، وقارنوا الروايات بعضها ببعض، فرفضوا ما خالف المعقول أو خالف صريح القرآن أو خالف المعلوم من الدين بالضرورة –أعني المتواتر العملي والاعتقادي– ونفوا عن الأحاديث كل ما حاول الوضاعون إدخاله عليها، وحفظوا السنة بيضاء نقية، كل هذا كان يعرفه المسلمون و يتدارسونه بينهم، أما الصورة التي تبدو من خلال كاتب المادة أن كل تفصيل في الأحاديث من حلال وحرام وطهارة..إلخ من الموضوعات، فإنما هي نفي للسنة جميعها وإبطالها، وإنما معناها أن رسول الله ﷺ لم يفعل شيئاً ولم يقل شيئاً، إذ أن كل ما روي عنه مكذوب في ظنه، وإنما معناه أن كل المسلمين في عهد الصحابة فمن بعدهم كاذبون مفترون على رسولهم ليس فيهم أمين، وليس على وجه الأرض منصف بقوله. ولست أدري أن قبل هذا في السنة التي رواها الثقات، وبينوا طرق روايتها، ووصلوا أسانيدها شيخاً عن شيخ سماعاً في أول أمرهم وكتابة وسماعاً فيما بعد ذلك، ونقدوا الرواية والرواة أدق نقد وأحكموا فيما يقال في غيرها من الروايات

والكتب التي لا سند لها ولا نقد لرواتها؟!))[١].

الأمر الثاني: أبوهريرة وهو الصحابي الجليل الذي لقي من أعداء السنّة قديماً وحديثاً من المستشرقين وأذنابهم الجَرْح الشديد، وقد دافع أكثر من واحد من أهل العلم عنه، وألفوا في هذا كُتباً.

جاء في دائرة المعارف الإسلامية: ((ولهذا نجد أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جَدَل عنيف بين كثير من الناس)).

قال الشيخ رداً على هذا: ((لم تكن الثقة بأبي هريرة محل جَدَل إلا عند أهل الأهواء ثم تبعهم بعض من اصطنع الجرأة في الطعن على السنة من المتأخرين، وإنما كان بعض الصحابة يأخذون عليه الإكثار من الحديث خشية الخطأ، ثم كانوا إذا حققوا ما أخذوا عليه ايقنوا من صحة ما روى، والأخبار في ذلك متكاثرة، وكان هو يرد على من أخذ عليه كثرة الرواية يقول: ((إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ: ((و الله ؟ أني كنت امرئ مسكيناً أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، وقال ابن عمر: أكثر أبوهريرة، فقيل له: هل تنكرون عليه شيئاً مما يقول قال: لا. ولكن جرؤ وجبنا فبلغ ذلك أبوهريرة، فقال: ((ما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا)). فقد صحب أبوهريرة رسول الله ﷺ أكثر من ثلاث سنين ليلاً ونهاراً يسمع حديثه ويروي عمله ويفهم عنه ويفقه، فيحدث بما سمع ويصف ما يرى، وما الحديث عن رسول الله إلا هذا أن يحدث بما سمع وكما سمع، وأن يصف ما رأى كما يرى، وأن يحكي أحوال رسول الله التي يعلم والتي جعل فيها للمسلمين بل للناس كلهم أسوة حسنة..))[٢].

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: (٧/٣٣٢).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: (٧/٢٣٥).